البحوث والدراسات

مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة

أ. د. علي أسعد وطفة*

ملخص:

تتناول الدراسة مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة بوصفها واحدة من أهم القضايا السياسية والاجتماعية في الكويت وفي دول مجلس التعاون على حدّ سواء.

أجريت الدراسة في غضون الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م على عينة ممثلة كبرى من الطلاب في الجامعة، بلغت ٢١٥٥ طالباً وطالبة.

اعتمدت الدراسة منهج البحث الوصفي؛ حيث تم تصميم استبانة محكمة لقياس اتجاهات الطلاب نحو حقوق العمالة الوافدة وأوضاعها، وحاولت أن تتقصى اتجاهات الطلاب وآراءهم في العمالة الوافدة من حيث حقوقها وحضورها ومخاطرها وحيثيات وجودها. وقد أسفرت الدراسة عن نتائج مهمة؛ أبرزها حضور اتجاهات إيجابية نسبياً تتعلق بحقوق هذه العمالة كما تتعلق باستحضار العمالة ذات الخبرة العلمية، ورفض العمالة السلبية بمختلف تجلياتها، وقد بينت الدراسة أيضاً أن الطلاب يدركون أهمية المخاطر الاجتماعية التي تترتب على وجود هذه العمالة بكثافة كبيرة.

وقد أظهرت الدراسة فروقاً جوهرية دالة إحصائياً بين الطلاب وفقاً للاختصاصات العلمية، ووفقاً للجنس، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، حيث أبدى طلاب العلوم الإدارية والطبية اتجاهات إيجابية أكبر من غيرهم، كما أظهر الذكور اتجاهاً إيجابياً أكبر من الإناث، وأبدى أبناء الفئات الاجتماعية العليا هذا الاتجاه الإيجابي مقارنة بأبناء الفئات الدنيا في السلم الاجتماعي.

* دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة كان، فرنسا، عام ١٩٨٩م، وأستاذ بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت.

هذا، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تتعلق بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي انطلاقاً من تصور الطلاب وآرائهم واتجاهاتهم نحوها.

أولاً – مقدمة إشكالية:

تشكل الأوضاع الإنسانية للعمالة الوافدة قطباً إشكالياً في أرومة التحديات الكبرى التي تواجهها دولة الكويت، كما هو الحال في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ فالعمالة الوافدة بحجمها الكبير، وحضورها الضاغط في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تولد نسقاً من الوضعيات الاجتماعية الإشكالية التي تتبدى في إشكالية الهوية الثقافية، وخلل التركيبة السكانية، وتنامي مسألة البطالة، واهتزاز الأمن الاجتماعي.

ويعد التحدي الحقوقي للعمالة الوافدة من أكبر التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون؛ حيث تطالب كثير من المؤسسات والجمعيات والمنظمات الحقوقية العالمية بصون حقوق العمالة الوافدة وتحسين أوضاعها الإنسانية والأخلاقية. وتأخذ هذه العمالة صورة إشكالية تتجلى في واقع الضرورة والضرر، أو بالمعنى الشعبي "شر لا بد منه"؛ فهي تفرض نفسها كضرورة اجتماعية لا يمكن للمجتمع الخليجي أن ينطلق من غيرها، وهي في الوقت نفسه تشكل تهديداً اجتماعياً ثقافياً وأمنياً لا يمكن تجنبه. إنها ضرورية لعملية البناء والتنمية ولكنها في الوقت نفسه تتطلب نسقاً من الحقوق الإنسانية التي تتعلق بوجودها وكينونتها الاجتماعية.

ومما لاشك فيه أن العمالة الوافدة المؤهلة الكادحة لا تزال تمارس دوراً حيوياً ووجودياً في عملية الإعمار والنهضة والبناء الاقتصادي والعمراني منذ بداية الطفرة النفطية في السبعينيات حتى اليوم. والمشكلة التي تواجهها المجتمعات الخليجية لا تتأتى من الحضور الكبير لهذه العمالة المؤهلة، بل من تبعاتها التي تتصل بحقوقها الإنسانية، وأوضاعها الاجتماعية وطبيعة استجلابها، ومن ثم تحولها إلى مصدر للربح السريع لقطاع اقتصادي ريعي متسرطن، يعتمد على الاتجار بهذه العمالة وانتهاك حقوقها واستقدامها بصورة

غير مشروعة لا تتناسب مع الحاجات الفعلية للمجتمعات الخليجية المعنية؛ حيث يلاحظ على سبيل المثال أن أغلبية هذه العمالة القادمة هي من النوع الخدمي غير المنتج أو الفعال في الإنتاج الاجتماعي، وهناك إحصائيات تقول إن أكثر من ٧٥٪ من هذه العمالة يأخذ طابع عمالة رثة خدمية، تعمل في قطاعات استهلاكية غير منتجة، وتكفي الإشارة إلى أنه يوجد في المجتمع الكويتي قرابة نصف مليون من هذه العمالة التي تعمل على هيئة خدم في المنازل، وتتعرض في الوقت نفسه لكثير من الممارسات غير الإنسانية.

وتبين الإحصائيات الجارية، أن عدد العمال الوافدين إلى الخليج بلغ (١٥) مليوناً ونصف المليون؛ ما يشكل (٣٨,٥٪) من مجموع سكان الخليج العربي، ويبلغ عدد الوافدين في السعودية وحدها (٧) ملايين؛ حيث يشكلون نسبة (٣٠٪) من عدد السكان، في حين توجد في الإمارات أعلى نسبة؛ إذ تشكل العمالة الوافدة نسبة (٨٠٪) من مجموع عدد السكان، ويوجد في الكويت (١,٤٧٥) مليون؛ أي (٦٥٪) من عدد السكان، أما قطر فتستضيف (٤٢٠) ألفاً؛ ما نسبته (٧٢٪) من مجموع السكان، وفي عُمان (٦٣٠) ألف عامل يشكلون (٢٦٪) من عدد السكان، فيما يوجد في البحرين (٢٨٠) ألفاً؛ أي ما نسبته (٢٦٪) من عدد السكان (مبارك: ١٩٩٨، ٣٠٧).

لقد أفرز هذا الحضور الكبير للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون نسقاً من القضايا الإشكالية التي تتعلق بأوضاع هذه العمالة وحقوقها الإنسانية، حيث تتعالى بين الحين والآخر أصوات تنادي بتحسين أوضاع هذه العمالة، والمحافظة على حقوقها الإنسانية، وقد شكلت الحقوق الإنسانية لهذه العمالة الشغل الشاغل للصحافة والإعلام والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم (حسين(ب)، ٢٠٠٦).

وتشكل العمالة الوافدة في الكويت – كما هو الحال في بلدان الخليج العربي – ظاهرة اجتماعية بالغة الأهمية من حيث دورها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويضاف إلى أهمية الفعالية الاقتصادية لهذه العمالة

الوافدة حجم حضورها؛ حيث يعادل عدد الوافدين في الكويت ٦٥٪ من إجمالي عدد السكان، كما أوردنا سابقاً (الرمضان، ١٩٩٥م).

ومن الواضح في المستوى السوسيولوجي أن وجود هذه العمالة بهذا الحجم، وهذه الأهمية، يولد عدداً كبيراً من الإشكاليات والتحديات الثقافية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي من جهة، والمجتمع الوافد من جهة أخرى. وفي رؤية أولية خاطفة يمكن القول: إن هذا التجمع البشري الكبير الوافد يولد بذاته ولذاته إشكاليات تتعلق بالتعليم والبيئة والبطالة والتكيف الاجتماعي وحقوق الإنسان والتعصب والهجرة والهوية والاغتراب. ومما لا شك فيه أن هذا المدّ الكبير من الوافدين يطرح إشكاليات كبيرة جداً تتعلق بمسألة "التكويت" والبطالة والمنافسة في سوق العمل وقطاعاته، كما تتعلق بتدمير البيئة وازدياد معدلات الجريمة، والمطالبة بحقوق الوافدين المدنية والاجتماعية، وظهور الهواجس السياسية المختلفة المتعلقة بحقوق التوطين بمبادرات دولية أو أممية.

فالعمالة الوافدة، بمشكلاتها وتحدياتها ومخاطرها، تطرح نفسها بقوة على الرأي العام في الكويت، وتشكل بذاتها أحد الهواجس الثقافية التي يواجهها المجتمع الكويتي المعاصر. وقد أدى هذا الحضور الضاغط **للعمالة الوافدة في الكويت إلى ولادة اتجاهات تكون في غالب الأحيان سلبية إزاء هذه العمالة نظراً للمخاطر الاجتماعية والسياسية التي تترتب على وجودها بهذا الحجم وتلك القوة**، ويكفي هنا أن نذكر بالأحداث المؤسفة التي حدثت في الكويت عام ٢٠٠٤م؛ حيث انتفضت الجاليات الأجنبية في مدينة خيطان على أثر مشادة بسيطة جرت بين أحد المقيمين من أبناء الجالية المصرية وأحد المواطنين الكويتيين؛ وهو الأمر الذي أدى إلى أحداث شغب هائلة تحت تأثير الاحتقان التعصبي، واضطرت في أثنائها قوات الأمن إلى التدخل، واستطاعت بعد جهود كبيرة السيطرة على الوضع، وإعادة الأمن والاستقرار في المدينة. ومن يقرأ في الصحف اليومية يجد أن الحياة الاجتماعية في الكويت – كما هو الحال في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجية – تعاني أحداثاً سلبية ناجمة عن وجود

هذه العمالة الوافدة في مختلف مستويات الحياة الاجتماعية وقطاعاتها المختلفة؛ إذ قلما تخلو صحيفة يومية أو أسبوعية من إشارة أو نبأ أو خبر أو تعليق يدل على حضور مظاهر سلبية لوجود العمالة الأجنبية في الحياة الاجتماعية في مستوى السكن والجريمة والبطالة والمخدرات، وهذا كله يدل على أهمية دراسة وتحليل المواقف والاتجاهات الثقافية التعصبية أو التسامحية نحو العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي ودول مجلس التعاون.

ومن جهة أخرى، تبين كثير من التقارير الصحفية معاناة كبيرة لهذه العمالة فيما يتعلق بأوضاعها الاجتماعية وحقوقها الإنسانية؛ فبعض هذه العمالة محروم من مظلة الحماية القانونية للدولة، ومن ثم فإن التشريعات القانونية لا تضمن لهم الحماية الكافية؛ حيث يجري الحديث اليوم عن الاتجار بهذه العمالة واستغلالها واستنزاف طاقتها الإنسانية فيما يتعلق بأجورها، ووقت العمل وضماناته، وانحدار مستوى المعاملة الإنسانية لأفرادها، ولاسيما تلك التي توجد في قطاع الخدمة المنزلية وغيرها. وهذه الأوضاع الحقوقية والإنسانية لهذه العمالة تستحق مرة أخرى أن تكون في دائرة البحث والتقصي والدراسة العلمية.

ويلاحظ المراقبون تنامي المواقف السلبية إزاء العمالة الوافدة مع تنامي المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الكويتي، ولاسيما ما يتعلق بازدياد نسبة العاطلين عن العمل، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية، وازدياد معدلات الجريمة، وزيادة معدلات الإدمان والمخدرات، وهي مشكلات غالباً ما تعزى إلى الحضور الكبير للعمالة الأجنبية في المجتمع في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية وميادينها.

وتبين الملاحظات السوسيولوجية تنامي الاتجاهات السلبية للكويتيين إزاء العمالة الوافدة، ولاسيما بعد التحرير، وهذا يعود إلى المشكلات الكبرى التي أفرزتها تحديات الغزو العراقي للبلاد؛ حيث ظهرت الاتجاهات السلبية الواضحة إزاء الوافدين والعمالة الوافدة. وقد أصبحت هذه الاتجاهات السلبية حاضرة في

الوعي العام لدى الوافدين؛ ففي كثير من اللقاءات والحوارات التي يجريها الوافدون فيما بينهم يعلنون أن مواقف الكويتيين، ومعاملتهم للجاليات العربية والأجنبية، كانت في أوج تسامحها وعطائها وأصالتها في مرحلة ما قبل الغزو العراقي للبلاد، وأن ثمة تغيرات كبيرة قد حدثت في طبيعة التعامل والعلاقة الثقافية في مرحلة ما بعد الغزو.

ونحن نقدر أن هذه التغيرات تأتي متنامية مع تنامي عدد كبير من مشكلات الحياة والسكن والعمل والترفيه والتعليم التي بدأت تظهر وتهيمن بشكل واسع على حياة شرائح واسعة من المواطنين الكويتيين. ومن ثم، فإن هذه المشكلات تؤثر في توليد نسق من الاتجاهات السلبية إزاء العمالة الأجنبية، ومن ثم فإن هذه الاتجاهات تشكل واقعاً اجتماعياً لما لها من أثر كبير في السلوك والحياة الاجتماعية، فالجزء الأكبر من السلوك الاجتماعي تحكمه المشاعر والآراء والاتجاهات، وهذه الاتجاهات السلبية تشكل وضعاً اجتماعياً إشكالياً، ومن ثم فإن الكشف عن هذه الاتجاهات والآراء والقيم والمواقف الذهنية التي تحكم سلوك الكويتيين نحو هذه العمالة يشكل أحد أهم بواعث البحث الاجتماعي والسيكولوجي. فالجاليات الأجنبية بأوضاعها الثقافية والإنسانية لا تزال تشكل محوراً أساسياً من محاور البحث الاجتماعي والسيكولوجي في مجال الاتجاهات والرأي العام الذي يحكم نظرة أبناء المجتمع الأصلي إلى هذه الجاليات وموقفهم منها فيما يتعلق بدورها وأوضاعها الإنسانية والاجتماعية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الحضور الكبير للجاليات العربية والأجنبية في الكويت – كما هو الحال في مختلف بلدان مجلس التعاون – يطرح نسقاً من الإشكاليات الكبيرة في مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإنسانية، ومن ثم فإن تحليل أنساق الرأي العام واتجاهاته نحو هذه العمالة يشكل ضرورة حيوية ملحة تفرضها الوقائع والأحداث والممارسات الاجتماعية.

فعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذه العمالة في المجتمع، والآثار الكبرى الناجمة عن وجودها الكبير في الحياة الاجتماعية، لا توجد هناك دراسات

سوسيولوجية معمقة حول أوضاع هذه العمالة في مختلف مستويات حضورها الاجتماعي والاقتصادي، وأغلب الدراسات – إذا كانت هناك من دراسات – تأخذ طابع التقريرات الصحفية السريعة التي تقف عند حدود المظاهر الخارجية لهذه الظاهرة الإنسانية الكبرى، وهذا يعني أن القوى العاملة الوافدة تشكل – بمختلف وضعياتها الإنسانية والاجتماعية – مجالاً خاماً وحقلاً خصباً للبحث العلمي والدراسات الاجتماعية، ومن هنا تبرز أهمية التحليل العلمي المنظم لأوضاع هذه العمالة بما لها وبما عليها ولاسيما في مجال الاستحقاقات الإنسانية والقانونية.

لقد شهدت الحياة الثقافية في المجتمع الكويتي – كما هو الحال في كثير من المجتمعات الخليجية– ولادة مواقف وآراء سلبية إزاء العمالة الوافدة تصل أحياناً إلى درجة التعصب، وساد في الأوساط الاجتماعية أن العمالة الوافدة تشكل خطراً أمنياً على الهوية والوجود الاجتماعي، وأن هذه العمالة تشكل مصدر الفساد الاجتماعي، وأن أغلب المشكلات الاجتماعية في الكويت، من مخدرات وجريمة وإدمان، واستنزاف الموارد الاقتصادية ناجمة عن حضور هذه العمالة بكثافة في المجتمع والدولة.

هذه الأفكار والاتجاهات حول العمالة الوافدة تشكل بذاتها واقعاً ثقافياً يتميز بالخطورة والأهمية، وهذا الواقع الثقافي يشكل بذاته – بما يتضمنه من اتجاهات سلبية أو إيجابية – موضعاً للبحث العلمي وهو من ثم جدير بأن يخضع للدراسات الاجتماعية التي يمكنها من تحليل هذا الواقع الثقافي وتحديده بصورة علمية والكشف عن الأبعاد الحقيقية لهذه العمالة في وعي الشباب واتجاهاتهم.

وغني عن البيان أن دراسة هذه العمالة دراسة اجتماعية وافية تشكل منطلقاً لوضع الخطط التنموية وتجنب المخاطر التي يمكن أن تنجم عن حضورها الكبير في المجتمع، ووفقاً لهذا التصور فإن المجتمع الكويتي كغيره من المجتمعات في دول مجلس التعاون يحتاج إلى دراسة أوضاع العمالة الوافدة وتحليل الآثار الاجتماعية لحضورها الإنساني في المجتمع. فالدولة مطالبة

بالتفكير في الحقوق الإنسانية لهذه العمالة التي بدأت تصبح إحدى كبريات المشكلات السياسية والاجتماعية التي تواجهها حكومات المجتمعات الخليجية. فالأصوات ترتفع اليوم هنا وهناك في الصحف والمجلات والتقارير وفي المحافل الدولية التي تشير إلى تدني الأوضاع الإنسانية والحقوقية للعمالة الوافدة في الخليج بشقيها العربي والأجنبي، وأصبحت دول الخليج اليوم تحت مجهر وأضواء الجمعيات الحقوقية والإنسانية التي ترى أن أوضاع هذه العمالة مترديةً، وأنه يجب على الحكومات الخليجية أن تقوم بإجراءات عملية وسياسية من أجل حماية هذه العمالة من التعسف الاجتماعي ووضعها في نسق إنساني يراعي حقوقها الإنسانية.

وتأسيساً على هذا الحضور الكبير للجوانب الإشكالية لهذه العمالة في الكويت يفرض البحث السوسيولوجي نفسه كضرورة مجتمعية وعلمية. فالكشف العلمي والتحليل السوسيولوجي لاتجاهات الشباب الكويتي نحو هذه العمالة يشكل ضرورة علمية تفرض نفسها وتتقدم، برأينا، على مختلف الأولويات البحثية ذات الطابع الاجتماعي في الكويت، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لما تتميز به العمالة الوافدة من قوة وحضور وأهمية في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

فالاتجاهات الاجتماعية نحو هذه العمالة تشكل نسقاً من الواقع الاجتماعي للمجتمع الكويتي؛ فالاتجاهات والمواقف هي نبض الحياة الاجتماعية ومحددها، وهنا تبرز الأهمية الكبيرة للبحث في اتجاهات الطلاب في جامعة الكويت نحو العمالة الوافدة؛ حيث تشكل آراء الطلاب الجامعيين واتجاهاتهم نحو هذه الظاهرة منطلقاً لدراسة هذه القضية وفهم أبعادها وتجلياتها في مختلف أصقاع الحياة الاجتماعية، **فطلاب الجامعة يشكلون نخبة اجتماعية ثقافية تعكس – إلى حدّ كبير – تطلعات المجتمع وهواجسه وطموحاته، ومن هنا كان خيارنا لدراسة اتجاهات هذه الشريحة الاجتماعية؛ حيث تشكل آراؤهم بلورة لآراء المجتمع الكويتي واتجاهاته نحو العمالة الوافدة.**

ثانياً – أسئلة الدراسة:

السؤال المركزي الذي يطرح نفسه هنا: كيف تنعكس صورة هذه العمالة وأوضاعها في وعي الشباب من طلاب الجامعة؟ ويتمركز هذا السؤال الرئيس في محاولة الكشف عن اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو حقوق العمالة الوافدة ومواقفهم من قضاياها؟ أمواقفهم واتجاهاتهم نحو هذه العمالة إيجابية أم سلبية؟ ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع حزمة من الأسئلة الإجرائية تتعلق بآراء طلاب الجامعة واتجاهاتهم نحو هذه العمالة:

١ – هل الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة مصونة في دولة الكويت؟
٢ – هل تنتهك حقوق هذه العمالة في الكويت؟
٣ – هل يجب المحافظة على حقوق العمال الوافدين في الكويت؟
٤ – هل هناك من تعصب ضد الوافدين في الكويت؟
٥ – هل تشكل العمالة الأجنبية ضرورة اقتصادية للبلاد؟
٦ – هل يجب استقدام الخبرات العلمية للعمل في الكويت ؟
٧ – هل يجب أن يقتصر عمل الوافدين على المهن المتواضعة في المجتمع؟
٨ – هل يلحق إبعاد العمالة الوافدة ضرراً اقتصادياً بالبلاد؟
٩ – هل تشكل العمالة الأجنبية الوافدة خطراً في المجتمع الكويتي؟
١٠– هل يشكل الوافدون العرب خطراً في المجتمع؟
١١– هل يجب التخلص من العمالة العربية الوافدة؟
١٢– هل يجب إبعاد العمالة الأجنبية من الكويت؟
١٣– هل هناك من فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد العينة عن الأسئلة الإجرائية وفقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة: الجنس، والسنة الدراسية، والكلية والمستوى التعليمي للأبوين، ومهنتهما، والمحافظة؟

ثالثاً – هدف الدراسة وأهميتها:

يتمثل الهدف العلمي الرئيس، للدراسة الحالية، في الكشف عن واقع ثقافي بالغ الأهمية والخصوصية، وهو اتجاهات طلاب جامعة الكويت ومواقفهم من

وجود العمالة الوافدة وحقوقها، كما يتمثل في تحديد طبيعة هذه الاتجاهات وديناميةهذه المواقف سعياً إلى بناء تصور للرأي العام الكويتي تجاه الحضور الكبير للعمالة الوافدة في الكويت. وفي هذا السياق تسعى الدراسة أيضاً إلى طرح قضية الوافدين بما لها وبما عليها على بساط البحث والدراسة في مختلف مستوياتها وتجلياتها الاجتماعية والثقافية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من مناهل عديدة، أبرزها:

– أنها الدراسة الأولى التي تباشر مسألة اتجاهات الكويتيين نحو حقوق العمالة الوافدة وأوضاعها بصورة عامة، كما أنها الدراسة الطليعية الأولى التي تباشر هذه المسألة في الوسط الجامعي بصورة خاصة.

– الموضوع ذاته؛ لأن موضوع الوافدين يشكل قضية مركزية ومحورية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في دولة الكويت.

– أنها تواكب نسقاً من التحولات الجوهرية العميقة في الاتجاهات العالمية نحو حقوق الإنسان وحقوق العمالة الوافدة، وتزايد الضغوط الدولية والمؤسسات الحقوقية المنادية بمزيد من الاهتمام والعناية بحقوق العمال والعمال المهاجرين والوافدين في العالم.

– أنها تلبي الفضول العلمي والاجتماعي في الكشف عن الرأي العام الجامعي حول قضايا الأجانب والوافدين في البلاد، وهي قضية متداولة في الحياة العامة ولم تأخذ صيغتها العلمية حتى اللحظة الراهنة، وهذا ما يمكننا أن نقوم به عبر هذه الدراسة الاستطلاعية.

رابعاً – حدود الدراسة:

أجريت الدراسة في جامعة الكويت خلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، وهي تستهدف مسألة اتجاهات الطلاب نحو العمالة الوافدة وأوضاعها الاجتماعية، وتتناول متغيرات مستقلة محددة: الجنس، والمحافظة، والمستوى التعليمي للأب وللأم، والوضعية المهنية لكل منهما.

خامساً – الإطار النظري:

تشكل ظاهرة العمالة الوافدة في **الكويت – كما هو الحال في بلدان الخليج العربي – ظاهرة حياة ووجود ومصير**؛ لأن أغلب نشاطات الحياة في المجتمع الكويتي ترتهن بوجود هذه العمالة وقدرتها على النشاط والفعل في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويضاف إلى أهمية الفعالية الاقتصادية للعمالة الوافدة حجم حضورها؛ حيث بلغ عدد الوافدين في الكويت عام ١٩٩٩ نحو (١٤٧٥٠٠٠) مليوناً وأربعمائة وخمسة وسبعين ألفاً؛ أي بنسبة تصل إلى نحو ٦٥٪ من إجمالي عدد سكان دولة الكويت البالغ نحو ٢٢٧٣٠٠٠؛ مليونين ومائتين وثلاثة وسبعين ألف نسمة (مبارك ١٩٩٨: ٣٠٧)، وتعد هذه النسبة من النسب العالية جداً في العالم كما في الخليج العربي. ويطرح هذا الوجود الهائل للوافدين إشكاليات كبيرة في مختلف مستويات الحياة وميادينها في المجتمع الكويتي.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الوافدين بلغ نسبة ٦,٢٪؛ حيث يرجع جزء كبير منها، ٥٪، إلى عامل الهجرة الخارجية، في حين أن النسبة المتبقية، ١,٢٪، ترجع إلى الزيادة الطبيعية بينهم. ولم يتجاوز معدل الخصوبة الكلية للوافدين ١,٤ في عام ١٩٩٨م، في حين شكل الكويتيون نحو ٣٥٪ من جملة السكان (الرمضان، ٢٠٠٠م)، وبلغ معدل نموهم نحو ٣,٧٪ خلال الفترة نفسها، وبلغ معدل الخصوبة الكلية بينهم نحو ٤,٤. لهذا يتضح اختلاف مصادر النمو السكاني بين الوافدين والكويتيين؛ حيث ينمو الوافدون نتيجة للهجرة بشكل أساسي، أما الكويتيون فيزدادون وفقاً لمبدأ الزيادة الطبيعية[١].

ومن الواضح في المستوى السوسيولوجي أن وجود هذه العمالة بهذا الحجم

---

(١) بلغت نسبة عدد السكان الكويتيين (٢٦,٨٪) مقابل (٧٣,٢٪) للوافدين من إجمالي عدد السكان.

وهذه الأهمية يولد عدداً كبيراً من الإشكاليات والتحديات الثقافية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الأصلي من جهة والمجتمع الوافد من جهة أخرى.

وفي رؤية أولية يمكن القول: إن هذا التجمع البشري الكبير الوافد يولد بذاته ولذاته إشكاليات تتعلق بالتعليم والبيئة والبطالة والتكيف الاجتماعي وحقوق الإنسان والتعصب والهجرة والهوية والاغتراب، وفيما يتعلق بالمجتمع الأصلي فإن هذا المدّ الكبير من الوافدين يطرح إشكاليات كبيرة جداً تتعلق بمسألة "التكويت" والتوطين والبطالة الحديثة للكويتيين أنفسهم، والمنافسة في قطاعات العمل والإنتاج، وتدمير البيئة، وحقوق الوافدين، والمسألة الأمنية؛ وأهم المشكلات وأخطرها تلك التي تتعلق بحقوق الوافدين المدنية، والتخوف السياسي الكبير المتعلق بحقوق التوطين والتملك المتعلق مستقبلاً بمبادرات دولية أو أممية.

لقد أدى الحضور المتزايد للعمالة الوافدة إلى تكون مجتمعات مصغرة (كايتونات) داخل المجتمع الكويتي نفسه، وهذه المجتمعات تحمل سمات المجتمعات الأصلية للعمالة الوافدة وخصائصها. فهناك ثقافات فرعية (صينية وهندية وبنغالية ومصرية وسورية ولبنانية وباكستانية وأندونيسية) في داخل المجتمع الكويتي، وهذه الثقافات تأخذ طابعاً يتصل بكل نشاطات وأوجه الحياة الثقافية الاجتماعية بدءاً بالتعليم وانتهاء بالعادات والتقاليد.

فالعمالة الوافدة، بمشكلاتها وتحدياتها ومخاطرها، تطرح نفسها بقوة على الرأي العام في الكويت، وتشكل بذاتها أحد الهواجس الثقافية التي يواجهها الوعي العام في المجتمع. ومما لا شك فيه أن حضور قوى اجتماعية وثقافات عربية وأجنبية وافدة ضاغطة في المجتمع، يؤدي إلى ولادة اتجاهات تكون – في غالب الأحيان – سلبية إزاء هذه العمالة بما تشكله من ضرورة حياتية، وبما تشتمل عليه من خطر كبير على الحياة والهوية والوجود. وهناك في العمق الثقافي تتشكل مواقف واتجاهات وقيم ورأي عام إزاء هذه العمالة بكل ما تنطوي عليه من إيجابيات وسلبيات.

ومما لاشك فيه أن المواقف السلبية من العمالة الوافدة تزداد حضوراً وتكاثفاً في المجتمع الكويتي مع تنامي المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الكويتي ولاسيما ما يتعلق بازدياد نسبة العاطلين عن العمل، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية، وازدياد معدلات الجريمة، وزيادة معدلات الإدمان والمخدرات، وهي مشكلات تعزى إلى الحضور الكبير للأجانب في المجتمع، واستئثارهم بكثير من امتيازات العمل والنشاط والفعالية الاقتصادية. وإذا كانت الاتجاهات التعصبية لا تبدو اليوم بصورة واضحة وبيّنة فإن مثل هذا الأمر – برأينا – ينتظر تفاقم الأوضاع المهنية والعملية لشرائح اجتماعية مستقبلية في المجتمع الكويتي. ومن عاش في الكويت في مرحلتي ما قبل الغزو العراقي الغاشم للكويت وما بعد هذا الغزو يلاحظ تراجعاً كبيراً في المواقف الإيجابية للكويتيين من الوافدين. فالمشكلات التي أفرزها الغزو أدت إلى ولادة مواقف سلبية واضحة من الوافدين، وهذا التراجع نفسه يشكل حقيقة سوسيولوجية تتمثل في الشعور العام لدى الوافدين بحدوث تغيرات قيمية سلبية واضحة في مختلف ميادين التعامل الاجتماعي والثقافي بين الوافدين والمواطنين.

٥-١- طبيعة العمالة الوافدة:

يكمن جوهر الخطر الداهم للعمالة الوافدة في طبيعتها وخصائصها الذاتية الثقافية وفي دورها الاستهلاكي المدمر. فالأكثرية الساحقة من هذه العمالة، هي من نوع العمالة الفقيرة البائسة غير المؤهلة، التي تحمّل المجتمع الكويتي بمؤسساته المختلفة تبعاتها الاقتصادية وإكراهاتها الاجتماعية. ففي داخل هذه العمالة تنتشر البطالة والبؤس والفقر ومختلف مظاهر الأمراض الاجتماعية والانحرافات السلوكية التي تزيد من أوضاع الحياة صعوبة، وتثقل عليها بتحديات اجتماعية كبيرة في مختلف القطاعات الوجودية في المجتمع. ومن جهة أخرى فإن حضور هذه العمالة يؤدي إلى ازدياد البطالة وصعوبة إيجاد فرص عمل حقيقية في صفوف المواطنين مع ازدياد نسبة النمو السكاني واتساع القاعدة الأساسية للبنية السكانية في المجتمع.

مما لاشك فيه أن وجود العمالة الأجنبية يفرض نفسه في المجتمع بحكم عدد كبير من المعايير والموجبات والاحتياجات والعادات. فالعمالة الوافدة تحولت مع الزمن من منطق الضرورة إلى منطق الترفيه؛ ففي البداية كانت مهمة العمالة الوافدة تتمثل في عملية البناء والنهضة والإنشاء والتعمير، ومع انتقال المجتمع إلى وضع الترفية تحولت هذه العمالة إلى نوع من العمالة الاستهلاكية والترفيهية؛ فالمنازل الكويتية تضج بالخدم من سائقين وخادمات ومربيات وطباخين ومن ثم أصبح وجود الخدم بكثرة وفق الحاجة حالة اجتماعية تفرض نفسها لاعتبارات الوجاهة والترفيه والامتياز. وغالباً ما يكون وجود الخدم في المنازل أشبه بديكورات إنسانية ترتبط بالمظاهر العامة والخصوصيات الاجتماعية الدالة على الغنى والثراء والمجد. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار النسبة الكبيرة للعمالة الترفيهية التي تبلغ نحو نصف مليون من عمال الخدمة وفقاً لبعض الإحصائيات التقديرية.

وما يلاحظ في هذا السياق وجود تحول في طبيعة هذه العمالة وفي بنيتها؛ حيث غلب عليها في البداية الطابع الإنتاجي الإعماري، ولكنها بدأت تتحول تدريجياً إلى طابع استهلاكي، وبدأت موازين العمالة المنتجة المؤهلة ينخفض لحساب العمالة غير المؤهلة والاستهلاكية. حيث يلاحظ – على سبيل المثال – أن أغلبية هذه العمالة القادمة هي من النوع الخدمي غير المنتج أو الفعال في الإنتاج الاجتماعي، وهناك إحصائيات تقول إن أكثر من ٧٥٪ من هذه العمالة يأخذ طابع عمالة رثة خدمية تعمل في قطاعات استهلاكية غير منتجة، وتكفي الإشارة إلى أنه يوجد في المجتمع الكويتي قرابة نصف مليون من هذه العمالة التي تعمل على هيئة خدم في المنازل. وهذا يعني بصورة عامة أن هذه العمالة تتحول تدريجياً إلى عمالة ترفيهية متخمة بالعناصر غير الإنتاجية أو الضرورية في المجتمع.

ويتجلى هذا الخطر في حجم العمالة الأجنبية التي تشمل أكثر من ٨٠ في المائة من حجم القوى العاملة في كل من الإمارات، وقطر، والكويت (حسين،

٢٠٠٦م). وغني عن البيان أن ازدياد هذه العمالة الاستهلاكية يشجعه رخص الأجور وتدنيها إلى مستويات تراجيدية ومأساوية، وهي تتجاوب مع أوضاع المجتمعات الآسيوية الأشد فقراً في العالم المعاصر؛ حيث يقدر عددها – بحسب الإحصاءات الأخيرة – بنحو ٧٧٥٧٥٧ ألفاً، بنسبة نحو ٣٥٪ من إجمالي العمالة الوافدة والوطنية البالغ عددها مليوناً و٣٦٢ ألفاً، وهذا دليل على مدى انتشار العمالة الآسيوية، ومعظمها من شبه القارة الهندية، وتعمل بالقطاع العائلي من خدم وسواق، وهي عمالة هامشية ومستهلكة وأجورها متدنية، إضافة إلى انتشار الأمية بينها بنسب كبيرة؛ مما ينعكس سلباً على مستوى أدائها في مختلف القطاعات التي تعمل بها (الديحاني، ٢٠٠٠م). وفي الإطار نفسه تبين دراسة خليجية رسمية تم بحثها خلال اجتماع وزراء الشؤون والعمل الخليجيين في الكويت أخيراً، أن عدد العمالة المنزلية في الكويت يصل إلى ما بين ٤٠٠ ألف و٤٥٠ ألف شخص، وأضاف أن "في الإمارات والكويت هناك خادمة واحدة لكل اثنين من رعايا هاتين الدولتين" (راضي، ٢٠٠٤م).

وتعاني العمالة الوافدة إلى الكويت تدنياً في مستوى التأهيل والتعليم؛ حيث تبين الإحصائيات الجارية (مجلس الوزراء، ٢٠٠٦م). أن ٥٦٪ من أفراد هذه العمالة لا يحملون أي مؤهلات علمية أو مدرسية على الإطلاق، ومن جهة أخرى تبين الإحصائيات أن ١٥٪ فقط من أفراد هذه العمالة يحملون مؤهلات جامعية. ويضاف إلى ذلك أن غالبية العمال الأجانب يعملون في قطاعات هامشية، تتمثل في أعمال النظافة وخدمة الفنادق والمطاعم والخدمة المنزلية والحراسة، وهي قطاعات عمل لا تتطلب أية مهارة علمية أو فنية. كما تبين الإحصائيات أيضاً أن ٢٤٪ فقط يعملون في المهن العلمية والفنية. وبناء على هذه المعطيات تبين الدراسات أن ٦٩٪ من أفراد هذه العمالة يحصلون على أجور شهرية متواضعة تقل عن ١٨٠ ديناراً كويتياً أو ٦٠٠ دولار. وهناك ١٨٪ يحصلون على أجور تراوح بين ١٨٠ و ٣٨٠ ديناراً كويتياً (٦٠٠–١٢٦٠ دولاراً)، وهم يمثلون الفئة التي تعمل في مهن فنية متخصصة. أما الذين يعملون في مهن علمية رفيعة

المستوى فيمثلون ١٣٪؛ حيث يحصلون على أجور تتجاوز حدود ٣٨٠ ديناراً كويتياً (أي ما يعادل ١٢٦٠ دولاراً) (مجلس الوزراء، ٢٠٠٦م).

وغني عن البيان أن العمالة الأجنبية تتمركز في القطاع الخاص وتحتكره إلى حدّ كبير؛ إذ بلغت نسبة الوافدين العاملين في القطاع الخاص في وقتنا الحاضر ٩٨٪، ويزدادون في هذا القطاع سنوياً بنسبة خمسة في المائة، وفي حال استمرار هذه الزيادة بالمعدل الحالي نفسه - في القوى العاملة والسكان - فإن سكان الكويت بعد ٥٠ سنة سيصل عددهم إلى نحو تسعة ملايين نسمة، منهم ثلاثة ملايين كويتي وستة ملايين وافد. فالتخطيط الاستراتيجي السليم يعتمد على المواطنين في تسيير النشاط الاقتصادي وكل الوظائف والمهن حتى لا تضطر الكويت خلال الـ ٥٠ سنة المقبلة إلى استيراد ضعف عدد سكانها من الوافدين، وما يصاحب ذلك من مخاطر على أمن الكويت ومستقبلها. (راضي، ٢٠٠٤م).

ويزيد من تزايد حضور هذه العمالة وجود ثقافة الازدراء للمهن اليدوية، ورفض موجبات التعليم الفني والمهني؛ حيث يجدّ الشباب الكويتي في طلب التعليم النظري، ويبتعد عن كل أشكال التعليم الفني والمهني الذي يجد رفضاً له في الثقافة السائدة المتعلقة بالعمل. وتبين الإحصائيات الجارية في ميدان التعليم المهني تدني نسبة المسجلين فيه؛ حيث لا يتجاوزون ٢٪ من طلبة التعليم الثانوي في عام ١٩٧٧م. وبصورة عامة يرفض الشباب الكويتيون العمل اليدوي وينبذونه ويرون في ممارسته امتهاناً للمكانة والكرامة، ولذلك فإنهم يحتكرون لأنفسهم القطاع الحكومي في مجال وظيفة الدولة التي تضمن لهم الأمن الوظيفي والاجتماعي. وتأسيساً على ذلك نجد أن ٩٠٪ من قوة العمل الكويتية، تذهب إلى القطاع العام الذي يغطي ١٨٪ من حجم قوة العمل بينما يغطي القطاع الخاص ٨٢٪ من قوة العمل. وفي القطاع الخاص يجد العمال الأجانب أنفسهم؛ حيث يشكلون نسبة ٦٣,٨٪ من جملة العاملين في هذا القطاع.

وتبذل الحكومة الكويتية جهوداً حثيثة لتوجيه دفة تشغيل العمالة الوطنية من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل أساسي على العمالة الوافدة بسبب انخفاض تكلفة تشغيلها. وعلى الرغم من ذلك، مازالت العمالة الوطنية تحجم عن العمل في القطاع الخاص مفضلة الانتظار لفترة زمنية ليست بقصيرة للحصول على فرصة عمل في القطاع العام. وهناك أسباب وجيهة لذلك السلوك، تتمثل في عدم وجود غطاء قانوني يحمي حقوق العاملين في القطاع الخاص، وانخفاض مستويات الأجور، وعدم توافر ظروف تنافسية بين العمالة الوطنية والوافدة، ووجود ظروف عمل أكثر صرامة مقارنة بالقطاع العام، تجعل العمالة الوطنية غير راغبة بالعمل في القطاع الخاص.

والنسبة الكبرى من إجمالي قوة العمل الوطنية (٩٠ في المائة) تركزت في القطاع الحكومي؛ إذ تزايدت قوة العمل الوطنية في هذا القطاع من نحو ٢٤١ ألف كويتي إلى ٢٥١ ألفاً، بمعدل نمو قدره أربعة في المائة، في حين لم يستوعب القطاع الخاص سوى سبعة في المائة منهم (راضي، ٢٠٠٤).

وكما تبين الإحصائيات فإن هذه العمالة تؤكد وجود خلل سكاني فاضح في التركيبة السكانية للمجتمعات الخليجية، وهذا بدوره يؤدي إلى توليد مستمر لمشكلات واختناقات وأزمات تتعلق بالأمن والثقافة والبطالة والاستنزاف الاقتصادي المستمر الذي يؤدي بمئات المليارات من الدولارات وتحويلها إلى خارج الدورة الدموية الاقتصادية لهذه البلدان.

٥-٢- هواجس التوطين:

وتواجه اليوم دول مجلس التعاون التحدي الأكبر بين منظومات هذه التحديات، وهو التحدي الحقوقي السياسي للعمالة الوافدة إلى الخليج العربي؛ حيث تدور في الأفق الأممي وفي أروقة هيئة الأمم المتحدة فكرة توطين العمالة الأجنبية المهاجرة إلى الخليج، وهذا التصور يبرز واضحاً في كثير من المؤسسات والجمعيات والمنظمات الحقوقية العالمية التي تطالب - على الأقل - بحقوق العمالة الوافدة وتطالب لها بامتيازات لا تقل عن الحقوق المدنية

للسكان الأصليين. هذا عدا الأهداف السياسية البعيدة المدى لهذه النداءات الحقوقية التي تريد – في حقيقة الأمر – تغييراً في هوية التركيبة السكانية للدول العربية في هذه المنطقة.

وتشكل العمالة الوافدة، كما يعتقد كثير من الخبراء والمهتمين، خطراً كبيراً على الهوية السياسية والقومية للمجتمعات الخليجية؛ ويتجسد هذا الخطر فيما يتعلق بالممارسات السياسية ذات الطابع الدولي، والضغوط الحقوقية للمطالبة بالحقوق الإنسانية والاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة إلى الكويت، أسوة بما يحدث في بعض دول العالم المتقدم؛ حيث يحظى المهاجرون بحقوق سياسية واجتماعية تضاهي – في بعض الأحيان – حقوق السكان الأصليين للبلاد المستقبلة لهم. وهذا ما نشهده في ألمانيا حول قضايا الحقوق الخاصة بالعمال الأجانب ولاسيما العمال الأتراك الذي استوطنوا ألمانيا وأصبحوا مع غيرهم من العمال المهاجرين أصحاب حقوق سياسية تضاهي الحقوق التي يتمتع بها الألمان. وهذا الوضع نشاهده في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، حيث يتمتع المهاجرون بحقوق واسعة وكبيرة جداً، وهذه الحقوق تشمل حتى الهجرات غير المشروعة وغير النظامية، فما يكاد المهاجرون غير الشرعيين يضعون أقدامهم على أرض هذه البلدان حتى يصبحوا أصحاب حقوق إنسانية واجتماعية تتيحها لهم الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الحقوقي. وتشمل حقوق المهاجرين مجال التعليم والمساواة والمساعدات الاجتماعية وتمتد لتشمل التمثيل السياسي في بعض البلدان.

وبالمقارنة مع أوضاع المهاجرين في الدول المتقدمة فإن العمالة الأجنبية تشكل تهديداً سياسياً وأمنياً كبيراً، وذلك عندما نأخذ بعين الاعتبار حجم هذه العمالة التي تعادل ضعف عدد السكان الأصليين، فمما لا شك فيه أن الدول الكبرى، كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، تستطيع أن تتحمل صدمة العمالة الأجنبية فيها التي تشكل أقلية صغيرة قياساً إلى عدد السكان، أما والحال في بلدان الخليج فإن إعطاء الحقوق السياسية والاجتماعية للعمالة الهائلة فيها يفقد البلاد توازنها ويسقط هويتها العربية الإسلامية، ويضعها على حافة الهاوية.

ويضاف إلى ذلك كله، أن سوق العمل الكويتية أصبحت سوقاً للمزايدات السياسية والتدخل السياسي المباشر أو غير المباشر، لتحقيق نوع من المحاصصة السياسية التي تفرضها العلاقات السياسية، ويلاحظ في هذا السياق أن أي إجراء تقوم به الدولة إزاء العمالة الأجنبية، يواجه بتدخلات سياسية تطالب بالمحافظة على المحاصصة أو زيادتها، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث نوع من التوترات السياسية أو حتى التدخلات السياسية. ومن يراقب الساحة الدولية اليوم يجد أن كثيراً من منظمات حقوق الإنسان الأهلية والدولية تمارس ضغوطاً على بلدان الخليج لاستصدار أنظمة وقوانين حقوقية تعطي للعمالة الأجنبية بعض الحقوق التي تتعلق بوجودهم ومصيرهم في البلاد.

ومع تزايد ضغوط المنظمات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية بشأن ملفات الوافدين والمهاجرين، فإنه لابد للجهات الرسمية المعنية في دول المجلس، والمكلّفة وضع الحلول العملية لهذه المشكلة وما تفرضه من تحديات – من مواصلة جهودها وتسريع وتيرة تنفيذ الخطط والبرامج العملية لإيجاد فرص عمل ووظائف للمواطنين على أساس جدول زمني واضح ومحدد، وعلى الرغم مما قد يترتب على ذلك من خسائر مادية في المدى القصير، فإنها لن تكون – حتماً – أفدح من تهديد استمرار الأوضاع السكانية الراهنة بكل ما تحمله من آثار وتداعيات محتملة.

ومن ينظر في الواقع السياسي لهذه العمالة، يلاحظ وجود بعض الضغوط السياسية الخفية أحياناً والمعلنة أحياناً أخرى، من قبل حكومات العمالة الوافدة، لزيادة أعدادها وتحديد شروط وجودها والحصول على امتيازات خاصة لهذه العمالة ولاسيما العمالة الآسيوية التي تعمل في خدمة المنازل وتحديد شروط العمل وأجور السكن وغير ذلك، وقد أدى ذلك كله إلى وجود تجمعات عمالية كبيرة جداً من العمالة الوافدة من الجنسية الآسيوية وخاصة من شبه القارة الهندية، في الكويت وفي بلدان الخليج عامة.

٥-٣- استنزاف الموارد:

لا تقل التحديات الاقتصادية أهمية وخطورة عن التحديات الثقافية والسياسية للعمالة الوافدة. وغالباً ما يقدر الخطر الاقتصادي بحجم التحويلات الاقتصادية الكبيرة لهذه العمالة التي تقدر بمئات الملايين سنوياً. ولكن بعض الخبراء يرصدون جانباً تدميرياً آخر لهذه العمالة يتعلق بالاستنزاف الاقتصادي غير المباشر لها، الذي يتمثل في النفقات الهائلة التي تقدمها الدولة عبر الخدمات الاجتماعية العامة المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والكهرباء والماء وتأمين المرافق العامة والتلوث والجريمة، وهي نفقات تقدر بمبالغ هائلة سنوياً.

وفي وصف هذا التهديد الاجتماعي للعمالة الوافدة يقول وزير العمل البحريني الدكتور مجيد العلوي: "إن العمالة الوافدة في الخليج، تخرج من المنطقة سنوياً ما قيمته ٢٥ مليار دولار، إضافة إلى كونها خطراً اجتماعياً وسياسياً في ظل التوجه العالمي نحو الضغط من أجل توطينهم" (حسين، ٢٠٠٦م).

هذا، وتبين الإحصائيات المالية بين عامي (١٩٧٥ و ١٩٩٤م) أن تحويلات الوافدين العرب وحدهم بلغت (١٤٦) مليار دولار؛ أي بمعدل (٧,٣) مليارات سنوياً، وتقول آخر الدراسات إن (١٨) مليار دولار تم تحويلها من السعودية وحدها العام الماضي، ومع أن العمالة الوافدة أسهمت في التوسع الضخم للنشاط الاقتصادي، فإنها تفرض ضغوطاً اقتصادية هائلة على دول الخليج، خصوصاً أن الدخل المحول لهذه العمالة إلى بلدانها يعني في المقابل سحباً من السوق الداخلية، في ما تصل تكلفة العمالة الوافدة إلى عشرين مليار دولار سنوياً. هذا، وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن قيمة الأموال المرسلة ربما بلغت ٣٠ مليار دولار في السنة، نصفها من السعودية وحدها (حسين، ٢٠٠٦م).

وهناك تقديرات اقتصادية تدل على الحجم الهائل للنفقات المالية أو ما يسمى بأجور الظل (Shadow Wages)، ونقصد بها النفقات غير المحسوبة أو

المنظورة التي ترصد للخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية لهذه العمالة؛ حيث تبين بعض التقديرات أن أجور الظل هذه تعادل ضعف الأجور النقدية لهذه العمالة، وتوضح بيانات بنك الكويت المركزي أن الحوالات المالية الخارجية لهذه العمالة قد راوحت بين ٢٨٥-٤٢٠ مليون دينار كويتي سنوياً في الفترة ما بين ١٩٨٤-١٩٩٥م.

وبحسب شركة ماكينزي تبلغ تكلفة كل أجنبي موجود في البحرين ٤٠ ديناراً شهرياً (أي نحو ١٠٦دولارات)، ويغطي هذا الرقم أموراً مثل الأمن العام والصحة والكهرباء والماء. ويتحمل المجتمع هذه التكلفة عن طريق استخدام (وسوء استخدام) الخدمات المدعومة من الحكومات لغرض تقديم الرفاهية لمواطنيها. ولا شك في أن صرف هذا المبلغ بهذه الطريقة يمنع الحكومات من توظيفه في مجالات أخرى ربما تكون الفائدة فيها أكثر. وعلى كل حال فقد تبين أن المجتمع البحريني تحمل تكلفة قدرها ١٢٩ مليون دينار (٣٤١ مليون دولار) في عام ٢٠٠٤م بسبب وجود الأجانب البالغ عددهم نحو ٢٧٠ ألف فرد (حسين، ٢٠٠٦م).

٥-٤- التحديات الأمنية:

تحمل كل جماعة مهاجرة معها الإشكاليات الاجتماعية لمجتمعها الأصلي، وتزداد الأوضاع الإشكالية خطورة مع تدني المستويات العلمية والاجتماعية لهذه الجماعات القادمة من أصقاع مختلفة من العالم. وتبين الأبحاث السوسيولوجية أن مشكلات المهاجرين وتحدياتهم تتكاثف وتتضخم وتتضاعف في بلد الاغتراب طرداً مع تزايد الصعوبات والمشكلات والتحديات الاغترابية التي تواجههم في بلد الاغتراب. فمشكلات البطالة وغياب الحماية الاجتماعية والتبخيس الاجتماعي والتمييز العنصري وغياب حقوق الإنسان وفقدان الكرامة والفقر واليأس - هي أوضاع ومشكلات وثيقة الصلة بأوضاع العمالة المهمشة أو غير المؤهلة، وهذه الأوضاع تشكل بدورها خميرة حقيقية لانتشار الجريمة

بكل أشكالها والانحراف بكل أنواعه والمخدرات بكل أصنافها. ومن ثم فإنه، مع ازدياد حجم هذا النوع من العمالة وكثافته يصبح المجتمع معرضاً لغياب الوضع الأمني والأخلاقي؛ حيث تبين الإحصائيات الرسمية أن معدلات الجريمة تزداد في المجتمعات المضيفة لهذه العمالة، وأنه كلما كانت الصعوبات والتحديات أمام هذه العمالة كبيرة ازداد احتمال حدوث الجريمة والانحراف. بعض العمال – الأجانب على سبيل المثال – يكتشفون، عند وصولهم إلى الكويت، أنهم وقعوا ضحية تجار الإقامات، وأن ظروف العمل والمرتبات التي اتفقوا عليها قبل مغادرتهم لأوطانهم تختلف عما يجدونه في الواقع، ويواجه أغلبهم مصاعب كبيرة للحصول على الإنصاف، كما أن العاملات داخل المنازل (خادمات، شغالات، مربيات) يواجهن وضعاً صعباً بشكل خاص، يتمثل في أن قوانين العمل الكويتية لا تشملهن، وهي القوانين نفسها التي تقدم للعمال الآخرين قدراً من الحماية من خلال تحديد حد أدنى للأجور، ومن خلال إقامة معايير لظروف العمل. وهذه الظروف تنمي عند أفراد هذه العمالة نوعاً من النقمة والسخط والكراهية، وتؤهلهم لارتكاب أعمال مخلة بالقانون والقيم الأخلاقية في المجتمع.

هذا، وتشير آخر الإحصائيات الجارية إلى أن نسبة الجرائم التي يرتكبها الوافدون في الكويت بلغت ٦٧٪ من مجموع الجرائم المرتكبة في الكويت عام ٢٠٠٥م[٢]. ويضاف إلى ذلك أن شريحة واسعة من هذه العمالة يصل إلى البلاد بطرق غير مشروعة عبر المداخل و المنافذ البحرية؛ حيث يصعب على قوات الأمن وخفر السواحل منع هذا التسلل غير الشرعي، وهذا النوع من الهجرة يشكل أكثر أنواع الهجرة خطورة؛ لأن الدولة تفقد قدرتها على ضبطها والسيطرة عليها؛ إذ لا يمكن تعقب هؤلاء المهاجرين أو محاسبتهم في حالة ارتكاب جرائم خطيرة، والجانب الأخطر إذا كانوا يحملون معهم إلى داخل البلاد مواد محظورة مثل الذخائر والأسلحة أو المخدرات؛ مما يؤثر على حالة

(٢) كونا (وكالة الأنباء الكويتية) مقابلة مع المقدم عادل الحشاش مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية، ١٣/١٢/٢٠٠٥م.

الاستقرار والأمن في المجتمع (الديحاني،٢٠٠٠م). ونظراً للوضعية غير المشروعة لأفراد هذه العمالة فإن أفرادها يجدون أنفسهم مكرهين على ارتكاب الجرائم والقيام بأعمال منافية للقانون تحت ضغط التهديد والابتزاز التي تمارسه "مافيات" العمالة والتهريب. وتبين التقارير الأمنية خلال عام ١٩٩٩م أن السلطات الأمنية قد ألقت القبض في مداهماتها على ١٦٤ من الوافدين الذين يقومون بترويج المخدرات والمشروبات الكحولية، كما ألقي القبض على ١٢٠ من الساقطات وبائعات الهوى من جنسيات (القبس، ١٩٩٩). وهذه الإحصائية تقدم تصوراً جزئياً عن عالم الجريمة القادم مع العمالة الوافدة، ومن يتابع الأحداث يجد أنواعاً مختلفة من الجرائم غريبة على طبيعة المجتمع ومنافية لتوجهاته الأخلاقية، وبعضها شكل صدمة للرأي العام الكويتي طيلة العقود الماضية من الزمن. وباختصار يمكن القول: إن العمالة غير المؤهلة والبائسة تشكل مصدراً كبيراً للجريمة وخطراً أمنياً كبيراً يهدد الأمن والاستقرار في البلاد.

ومما لا شك فيه أن جهود الدولة كبيرة لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه العمالة الأجنبية؛ إذ تقوم بمنظومة من الإجراءات، تتمثل في تكويت الوظائف وتشجيع القطاع الخاص على تبني العمالة الوطنية ووضع نسق من الإجراءات الموضوعية لتنظيم دخول العمالة وفقاً لمبدأ الحاجة ومحاربة تجار الكفالات غير المشروعة والسوق السوداء القائمة على استقدام هذه العمالة واستغلالها. ومع أهمية هذه الإجراءات فإن مجموعة من التحديات الاجتماعية تفرض نفسها باستمرار في ميدان الحياة الاجتماعية في المستويات الأمنية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق يلاحظ أن الطابع العام للإجراءات التي تتخذها الحكومات المتعاقبة في اتجاه الحد من المخاطر والتحديات التي يواجهها المجتمع من جراء العمالة الوافدة تأخذ طابعاً اقتصادياً ومالياً. وبعبارة أخرى تغلب الرؤية الاقتصادية على استراتيجية معالجة ظاهرة العمالة الوافدة إلى الكويت، وهذا بدوره يشكل أحد مكامن الخطر؛ فالعمالة الوافدة ليست ظاهرة مالية أو

اقتصادية صرفة، إنها ظاهرة ثقافية اجتماعية، وهي من هذه الزاوية يجب أن تعالج وينظر إليها. وعلى المعنيين بالأمر النظر إلى هذه العمالة من جهة طرق معاشها وحياتها وتفاعلاتها وأنماط وجودها ومشكلاتها وتحدياتها الداخلية والخارجية ومخاوفها وتطلعاتها وممارساتها الثقافية. فالضياع الاقتصادي الذي تمثله هذه العمالة لا يشكل إلا جانباً محدوداً من المخاطر التي تولدها؛ لأن هذه المخاطر تكون في غالبها مخاطر ثقافية واجتماعية وأمنية وإنسانية تهدد وجود المجتمع وكينونته الوطنية.

سادساً – مفاهيم الدراسة:

٦-١- مفهوم حقوق الإنسان :

يرمز مفهوم حقوق الإنسان إلى مجموعة الحقوق والحريات التي يلزم أن تتاح للفرد فرصة التمتع بها بوصفه فرداً أو إنساناً يعيش في جماعة اجتماعية وسياسية. ومؤدى ذلك، أن هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها، حتى لا يفقد هذا الفرد إنسانيته بوصفه إنساناً حياً اصطفاه الله تعالى وميزه على سائر المخلوقات الأخرى (الصباح (أ): ١٩٩٧، ٥٠).

ويؤسس تاريخ المفهوم أنه لم يكن "مجرد مقولة إنسانية مجردة وإنما هي تعبير تاريخي وضرورة تاريخية لتنظيم علاقات المجتمع" (عباس: ١٩٩٥، ١٦). وبدءاً من هذا المستوى فإن التمييز يجري بين الحق الطبيعي والحق الموضوعي؛ فالحق الموضوعي تمليه السلطة السياسية والتنظيم الاجتماعي والقانوني للمجتمع. أما الحق الطبيعي فتمليه الرؤى الفلسفية والأخلاقية والدينية، وفي كل الأحوال فإن الحقوق الإنسانية التي اكتشفها الإنسان وطورها ما هي إلا حصيلة تطور الثقافة الإنسانية عبر التاريخ وتجسيد لنضال البشر من أجل وضع الأسس الموضوعية للحياة الإنسانية المتكاملة التي يجد فيها الإنسان حريته وكرامته.

ويستخدم اصطلاح "حقوق الإنسان" اليوم للإشارة إلى تلك المطالب التي

يتعين الوفاء بها لجميع الأفراد دون تمييز بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة أو العرق، وهذا يعني أنه يجب على المجتمع أن يمتلك صيغة قانونية اجتماعية تكفل لأفراده جميعاً التمتع بهذه الحقوق.

وفي إطار الجهود الحقوقية والسياسية التي سجلت نفسها عبر تاريخ النضال الإنساني بدأ مفهوم حقوق الإنسان يأخذ أبعاداً جديدة ويتبلور على نحو سياسي وقانوني بتنوعات كبيرة. ويميز الباحثون اليوم بين ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان حيث يشمل الجيل الأول **La Premier Génération des droits de l'hommes**. ويشمل الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية، وهي الحقوق التي تنتظم للفرد بوصفه إنساناً يعيش قي جماعة إنسانية منظمة، أما الجيل الثاني فيشتمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكتسبها الفرد في سياق حياته في إطار المجتمع. وفيما يتعلق بالجيل الثالث فإنه يتمثل في منظومة حقوقية جديدة ونوعية تبنى على أساس خصوصيات لجماعات الإنسانية وأحداثها (الصباح: ١٩٩٧م، ٥٨).

يشمل الجيل الأول من الحقوق المدنية الحقوق الأساسية المدنية والسياسية، ومنها:

الحق في الحياة والسلامة والأمن، الحق في ممارسة الحياة الدينية، حرية الرأي والتعبير، حرية الاجتماع وحق التجمع، الحق في حماية الحرية الشخصية: ويشتمل هذا الحق بدوره على: الحق في احترام الحياة الخاصة لكل فرد، والحقوق القانونية العادلة، والحماية القضائية، واللجوء السياسي، والتنقل واختيار مكان الإقامة، وتحريم التعذيب (الصباح (ب)، ١٩٩٧م).

أما الحقوق السياسية فهي الحقوق التي تعطي لصاحبها حق الانتخاب والتشريع، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والحق في تولي الوظائف العامة على قدم المساواة مع أبناء وطنه والحق في الجنسية.

ويشمل الجيل الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمثل اليوم المضمون الاجتماعي للديمقراطية والتي تؤكد الحقوق التالية: حق الملكية،

وحق العمل، والحق في الإضراب، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والحماية من التعذيب والرق والعبودية، وتحريم السخرة والعمل القسري، والحق في تقرير المصير.

ويتمثل الجيل الثالث من حقوق الإنسان في: الحق في السلام، والحقوق البيئية والحقوق الفئوية: كحقوق المرأة وحقوق الطفل، وحقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين، وحقوق المعوقين (وطفة، ١٩٩٩م).

ويعد مفهوم الحرية بتجلياته المختلفة مبتدأ حقوق الإنسان وخبرها، والحرية تشكل النواة الحقيقة لمفهوم حقوق الإنسان، ومن ثم فإن حقوق الإنسان هي في نهاية الأمر صورة حية للحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمتلكها أفراد المجتمع. وعلى هذا الأساس لا يميز المفكر الفرنسي جوسران Josserand.L بين الحق والحرية؛ فهما وجهان لمنطق واحد ينتفي بين أطرافهما أي تعارض، إلا أن الحق هو حرية محددة، في حين أن الحرية حق لا تتضح معالم حدوده.

ففي الديمقراطية الاجتماعية كما في الديمقراطية الكلاسيكية، كل شيء يستند إلى حقوق الإنسان، وهذه الحقوق هي حقوق اجتماعية يعترف بها لإنسان حقيقي في واقع ملموس وليس لكائن تجريدي في عالم المثل (الصالح: ١٩٨٢م، ٢١٠).

هذا، وينطوي مفهوم الديمقراطية على جانبين متمايزين (...) يتمثل الجانب الأول في حقوق الإنسان، في حين يأخذ الجانب الثاني مشاركة الأفراد في إدارة دفة الحكم (...) والصلة بين الجانبين واضحة، حيث إن تمتع المواطنين بالحريات العامة يذكي طموحهم؛ لأن يكون لهم صوت في إدارة شؤون بلادهم، كما أن وجود نظام للحكم يصغي للمواطنين ولو بقدر هو في ذاته ضمانة لتوفير القدر الأكبر من حقوق الإنسان (عبد الله :١٩٨٦، ١٠٦).

والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يشكلان قلب ما يسمى بالشرعية الدولية لحقوق

الإنسان؛ فالمصدر الحقيقي للتشريع الدولي في مجال حقوق الإنسان، هو في واقع الأمر، حركة عالمية تستهدف أن تكون غير سياسية، أو على الأقل محايدة سياسياً، هذه الحركة تدعمها حكومات مختلفة من العالم الغربي ومن العالم الثالث ومن حكومات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً، وهذا الدعم متفاوت في طبيعته ومشروعيته ودرجة الحماسة فيه، والمهم هو أن هذه الحركة تطورت بفعل تطور المجتمعات المدنية في أرجاء متفرقة من العالم، وتدعمت بفعل الازدهار غير المسبوق للمنظمات الكفاحية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لحقوق الإنسان (سعيد: ١٩٩٤، ٣٢).

٦-٢- التعريف الإجرائي لحقوق الإنسان :

يتجاوب مفهوم حقوق الإنسان في هذه الدراسة مع معطيات الوثائق والعهود الدولية التي تنص على حقوق الإنسان مثل حق الحياة والعمل والكرامة والتعليم وحرية التعبير والتنقل والهجرة. مفهوم حقوق الإنسان: ويشمل جميع الحقوق التي تتعلق بالحياة والعمل والتعليم والكرامة المنصوص عنها في المواثيق والعهود الدولية، ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، الذي يتضمن مختلف الحقوق الإنسانية للعمال، ولاسيما تلك التي تتعلق بالعمل والأجور والضمان الصحي، وقد تناولت المواد من ٢٢ إلى ٢٨ كل ما يتعلق بالعمل، وكل ما يتصل به من عدالة وضمان وكرامة وتأمين وتعليم (شعبان:١٩٧٢م، ١٨٢)، ونخص المادة ٢٣ من الإعلان العالمي التي جاء فيها ما يلي[٣]:

١ - لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.

---

(٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة، للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د - ٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م.

٢ – لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي.

٣ – لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

٤ – لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

وقد تضمنت المادة ٢٤ من الإعلان: "لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة". كما تضمنت المادة ٢٥ أنه "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه". (الأمم المتحدة، ١٩٤٨م).

كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦م قد تضمن نسقاً من الحقوق التي تتعلق بالعمل ووضعياته ولاسيما مضمون المادة السابعة منه التي تؤكد حق العمل والسلامة وساعات العمل والإجازات الدورية المدفوعة الأجر وتوفير شروط العمل الإنسانية ومنع الاستغلال والاتجار بالبشر والتأمين الصحي والتأمين على الحياة وغير ذلك من الحقوق الإنسانية(٤).

---

(٤) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة، للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د – ٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦م، تاريخ بدء النفاذ: ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦م، وفقاً للمادة ٢٧.

ويشتمل الدستور الكويتي على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالعمل والعمال؛ حيث نصت المادة (٢٢) منه على "تنظيم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها". ومن ثم نصت المادة ١١ منه على أنه " تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية"، وفي المادة ٤٢، لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل.

٦-٣- مفهوم الاتجاهات Attitudes:

تبين الدراسات الأنثروبولوجية أن وجود ثقافتين أو أكثر في مجال واحد يؤدي إلى ولادة نسق من فعاليات من الصراع القيمي والتناقض الثقافي والتنافر الاجتماعي بين هذه الثقافات. وغالباً ما تظهر النزعات التعصبية بين التكتلات الثقافية والاجتماعية تحت تأثير العديد من الأحداث والفعاليات الناجمة عن طبيعة التفاعل بين هذه الثقافات. فالهوية الثقافية الواحدة المتجانسة مازالت تشكل عبر التاريخ الإنساني صمام الأمان لأفراد الجماعات الإنسانية؛ حيث توفر الثقافة الواحدة المتجانسة حاجة أفرادها إلى الأمن والتضامن والتكامل والحماية. وتكون الجماعات الإنسانية المختلفة أو الغريبة مصدراً للخطر والخوف وغياب الأمن الوجودي. ففي داخل الجماعة الثقافية الواحدة غالباً ما تسود قيم الرحمة والمودة والتعاون والثقة في داخل الثقافة الواحدة المتجانسة. وفي معظم الأحوال تتضمن أغلب الثقافات الإنسانية قيماً وتصورات سلبية عن الآخر؛ أي عن الجماعات والأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات وأنماط حياة مختلفة، ومن هنا ولدت القيم الثقافية التي تتصل بالأغراب؛ أي هؤلاء الذين لا ينتمون إلى الجماعة، ولا ينتسبون إلى ثقافتها وهذه القيم تؤكد الخوف والقلق وغياب الثقة بالغريب والأغراب، فالغريب هو الإنسان الذي نجهل، والإنسان عدو ما يجهل، والغريب، بهذا المعنى يكون، عنواناً لكل المظاهر السلبية والقيم العدوانية. وهذا

الخوف لم ينشأ تاريخياً من فراغ، فالتاريخ يقدم دروساً مرعبة عن العدوانية والكراهية التي حكمت سلوك المختلفين ثقافياً من البشر. وإذا كانت كراهية الأغراب والخوف منهم نزوعاً أصيلاً في تكوين البشر فإن درجة الكراهية وجرعات العنصرية تزداد كلما ازداد الصراع من أجل المنافع والامتيازات والسلطة والنفوذ والقوة بين الجماعات والمجتمعاتِ الإنسانية.

ويرمز مفهوم الاتجاه إلى منهجية علمية يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بمستقبل السلوك الإنساني للأفراد والجماعات، كما يعوّل عليها في قياس نسق العلاقات السيكولوجية والإنسانية بين الأفراد والجماعات والشعوب. وقد شهد الحقل العلمي ولادة عدد من التعريفات التي أعطيت لمفهوم الاتجاه، وقد يكون من الضرورة بمكان النظر في طبيعة هذه التعريفات لتقديم صورة واضحة لدلالة هذا المفهوم.

وهنا تجدر الإشارة إلى التعريف الذي ارتبط باسم نيكومب Newcomb وزميليه كنفيرس Convers وتيرنير Turner، وينص هذا التعريف على أن الاتجاه " تنظيم لمعارف ذات ارتباطات موجبة أو سالبة " (بلقيس:١٩٨٦م، ٨). وينص التعريف الشهير لجوردون ألبورت .G. W. Allport عالم النفس السلوكي في بحث له حول الاتجاهات النفسية على ما يلي: "الاتجاه هو حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي النفسي تنتظم من خلاله خبرة الفرد، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابته لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة" (داؤود: ١٩٩٥م، ٧٨). واتجاهات الشخص كما يقول توماس (Tomas) هي في لحظة ما حصيلة مزاجه ونوع المفاهيم التي يفرضها عليه مجتمعه والصورة التي يدرك بها شتى المواقف في ضوء خبراته وتفكيره (إبراهيم : ١٩٦٥م، ٢٦٥).

وفي مجال علم الاجتماع يعرف مفهوم الاتجاه: "بأنه منظومة نسبية من العقائد الموجهة نحو موضوع معين أو حالة تستثير عند الفرد استجابة أو

مجموعة من الاستجابات التفاضلية، ويمكن لهذه الإجابات أن تكون صريحة أو ضمنية" (Sumpf & Hugues: 1973, 26).

ويورد دينكن ميتشل في معجم علم الاجتماع أن الاتجاه: "ميل أو نزعة يتعلمها الفرد من بيئته الاجتماعية وتهدف إلى تقييم الأشياء بطريقة متميزة ومتماسكة وبعيدة كل البعد عن التضاد والتنافر" (دينكن، ١٩٨٦م).

ويؤكد هنري موندرا .H. Mondras في تعريفه للاتجاه أهميته بوصفه مصدراً للسلوك الاجتماعي. يقول في تعريفه: "الاتجاه استعداد دائم نسبياً، ويشكل مصدراً لعدد من أنماط السلوك والآراء حول موضوع معين". (Mondres: 1975, 67).

وفي مستوى علم النفس يمكن الإشارة إلى التعريف الذي يورده أحمد عزت راجح في كتابه أصول علم النفس حيث يعرف الاتجاه بأنه: "استعداد وجداني ثابت نسبياً يحدد شعور الفرد وسلوكه نحو موضوعات معينة، ويتضمن حكماً عليها بالقبول أو الرفض" (راجح: ١٩٧٠، ١١٥).

وفي السياق النفسي أيضاً يطالعنا تعريف حامد عبد السلام زهران؛ إذ يذكر أن الاتجاه "استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة الاجتماعية التي تستثير الاستجابة" (زهران: ١٩٧٢م، ١٣٦).

أما فاخر عاقل فيؤكد في تعريفه للاتجاه خاصيته التنظيمية في المجال السلوكي. يقول عاقل في معجمه (معجم علم النفس): إن الاتجاه "نزعة الإنسان للاستجابة إلى حادث أو فكرة معينة بطريقة محددة" (عاقل: ١٩٦٧م، ٥١-٥٥).

وهكذا نجد أن التعريفات السابقة لمفهوم الاتجاه تقع في ثلاثة مجالات، هي: مجال علم النفس الاجتماعي، ومجال علم الاجتماع، ومجال علم النفس. وإذا كان علم النفس يركز على الخصوصية الفردية والسيكولوجية للاتجاه فإن علم الاجتماع يركز على خصوصيته الاجتماعية.

وفي الوقت الذي يركز فيه علم الاجتماع على خصوصيته الاجتماعية هذه فإن علم النفس الاجتماعي يولي أهمية خاصة للتكامل بين الجانب النفسي والجانب الاجتماعي.

وعلى الرغم من التباين الملحوظ في التعريفات السابقة، الذي يبدو بين المستويات الثلاثة أو في دلالة المستوى الواحد فإن تحليل معطيات هذه التعريفات يقود إلى استجلاء بعض نقاط التجانس. ويؤكد بعض المحاور المشتركة بين هذه التعريفات المتباينة، وذلك من حيث دلالتها لمفهوم الاتجاه. ويمكن لنا أن نسجل المحاور التالية بناء على معطيات التعريفات السابقة مجتمعة على الشكل التالي:

١ – تعمل الاتجاهات على توجيه سلوك الأفراد والجماعات.

٢ – يميل الفرد إلى نوعين من الاتجاهات: اتجاهات سلبية واتجاهات إيجابية.

٣ – الاتجاهات قابلة للتعديل والتطوير والتعلم.

٤ – الاتجاهات قابلة للقياس والتقويم.

٥ – الاتجاهات مشحونة بالطابع الانفعالي حول موضوع معين؛ ذلك لأنها تتصل بالقيم والعادات.

٦ – الاتجاهات نسبية في مستوى ديمومتها واستمراريتها.

٧ – والنقطة المحورية التي تدور حولها منظومة التعريفات السابقة تؤكد أن الاتجاه يشكل مدخلاً أساسياً لدراسة السلوك الاجتماعي والفردي وبوابة مشروعة لإدراك الذهنية الخاصة بالفرد أو بالجماعة.

٨ – وتبين التعريفات السابقة أيضاً أن للاتجاه مكونات أساسية ثلاثة، وهي مكونات معرفية وعقائدية وسلوكية: فالاتجاه سلوك ينطلق من معرفة وعقيدة.

٦–٤– الاتجاهات التعصبية :

غالباً ما يرتبط مفهوم الاتجاه بمفهومي التعصب والتسامح ارتباطاً جدلياً؛ لأن مفهوم الاتجاه كان – في أغلب الأحوال – أداة منهجية لقياس علاقات

التعصب والتسامح بين الجماعات والأفراد. ويمكن القول في هذا المجال إن مفهوم الاتجاه ولد في سياق البحث عن وضعية منهجية لقياس التعصب والعلاقات القائمة بين الجماعات والمجتمعات والعروق والطوائف والمذاهب والأديان. وعندما يجري الحديث عن التعصب فإنه ينظر إليه كاتجاه سلبي، وعلى خلاف ذلك يجري الحديث عن التسامح بوصفه اتجاهاً إيجابياً. وليس غريباً ذلك إذا علمنا أن جوردن ألبورت Allport قد أبدع مفهوم الاتجاه لدراسة مفهوم التعصب وطبيعته، ويتجلى ذلك في كتابه المشهور طبيعة التعصب، الذي نشره عام ١٩٥٤م (Allport, 1954).

ومن أجل الكشف عن هذه الروابط الجوهرية بين مفهومي التعصب والاتجاه يمكن استعراض بعض التعريفات الأساسية التي أعطيت لمفهوم التعصب؛ حيث يبرز التعصب كاتجاه سلبي بين الجماعات. لقد عرف أشمور (Ashmore, 1970) التعصب بأنه اتجاه سلبي بين الجماعات، وهو اتجاه مرفوض وغير عادل وغير منطقي بطريقة أو بأخرى. ويعرفه ألبورت (Allport, 1954, p.10) بأنه: شعور الفرد بكراهية مبنية على تعميم خاطئ وجامد قد يوجه نحو جماعة معينة ككل أو نحو أفراد معينين لأنهم أعضاء في تلك الجماعة. ويعرفه ماردن وماير (Marden & Meyer, 1962) بأنه: اتجاه يتسم بعدم التفضيل لجماعة معينة يحط من قدرها ومن قدر أعضائها. ويعرفه شريف (Sherif, 1967) بأنه: اتجاه سلبي يتبناه أعضاء جماعة معينة، يستمد من معاييرها القائمة ويوجه نحو جماعة أخرى وأعضائها الأفراد (Sherif, 1967). ويعرفه نيوكمب وزملاؤه (Newcomb et al, 1965, p.430) بأنه: اتجاه بعدم التفضيل يمثل استعداداً للتفكير والشعور والسلوك بأسلوب مضاد لأشخاص آخرين لكونهم أعضاءً في جماعات ذات خصائص معينة (Newcomb, 1965). ويعرفه ستيفان (Stephan, 1991) بأنه: "اتجاهات سلبية نحو أفراد ينتمون إلى جماعة معينة سواء قامت هذه الجماعة على أساس ديني أو سياسي، أو أنها تنتمي إلى طبقة اجتماعية معينة أو لكونها تتسم بخصائص معينة Stephan,

(1991. ويعرفه هنسبيرجر (Hunsberger, 1995) بأنه: اتجاه سلبي نحو الجماعات الأخرى يشتمل على جوانب معرفية ووجدانية وسلوكية، ويؤدي إلى تقييم تلك الجماعات بصورة سلبية على أساس انتماءاتها.

فالتعصب – كما تبين هذه التعريفات – هو اتجاه سلبي يفرض نفسه في أصل العلاقات القائمة بين الجماعات المختلفة؛ ويلح الباحثون في هذا السياق على أن التعصب يتكون من ثلاثة مكونات معرفية ووجدانية وسلوكية. والمكون المعرفي للاتجاه التعصبي عبارة عن الإدراكات والمعتقدات والأفكار والآراء والتوقعات الخاصة بأعضاء جماعة عنصرية أو عرقية معينة؛ بينما يشمل المكون الانفعالي للتعصب المشاعر العدائية والكراهية والحقد والبغض نحو موضوع الاتجاه؛ أما المكون السلوكي للاتجاه التعصبي فيشتمل على التوجهات السلوكية للفرد نحو أعضاء الجماعات الخارجية أو الأقليات، وتبين بعض الدراسات أن العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة لا تتسم بالوضوح والاستقرار (Ajzen & Fishsien, 1980).

٦-٥- مولدات التعصب الاجتماعي :

تتحدد الاتجاهات السائدة بين الجماعات الإنسانية وفقاً لنسق الأهداف والمصالح الخفية أو المعلنة. فالجماعات التي تترابط أهدافها ترابطاً سلبياً تنشأ لدى أعضاء كل منها اتجاهات سلبية نحو الجماعة الأخرى، والجماعات التي ترتبط أهدافها إيجابياً تنشأ لدى أعضاء كل منها اتجاهات إيجابية نحو الجماعة الأخرى. أما عندما لا يكون هناك ترابط بين أهداف جماعتين فستكون الاتجاهات المتبادلة بين أعضائها محايدة. وترابط الأهداف السلبي يعني وجود هدف مشترك ولكن نجاح جماعة واحدة في الحصول على هذا الهدف يترتب عليه حرمان الجماعة الأخرى منه. أما ترابط الأهداف الإيجابي فهو وجود هدف مشترك بين الجماعتين، ولكن يتطلب تحقيقه لأي جماعة تعاون الجماعة الأخرى. وعدم ترابط الأهداف يعني اختلاف أهداف الجماعتين (العنزي: ٢٠٠٠م، ص٤٧٣).

فحينما يحدث صراع وتنافس بين جماعتين من الجماعات نتيجة لأي عوامل خارجية، فإن هاتين الجماعتين تهدد كل منهما الأخرى إلى أن تتكون مشاعر عدائية بينهما، وهو ما يؤدي إلى حدوث تقويمات سلبية متبادلة. وبناء على ذلك، يمكن القول إن التعصب يحدث نتيجة للصراع الواقعي بين الجماعات (عبدالله، ١٩٩٧م، ص١٢٠).

ولا يمكن التخلص من هذه الأشكال للتعصب تماماً، بل يمكن تقليلها إلى الحد الأدنى لأنها تنشأ نتيجة لأحداث واقعية من الصعب تلافي التعرض لها. وهناك أمثلة عديدة للتنافس الواقعي بين الجماعات، الذي يصل إلى مرحلة الصراع، سواء بالنسبة للوظائف المهنية المختلفة أم بالنسبة للأجور وكذلك في النواحي الاجتماعية والسياسية.

فإذا حدث أن جماعتين هددت كل منهما الأخرى، بصورة واقعية، فسيمثل التهديد حينئذٍ السبب الرئيسي لنشأة التعصب لدى الأفراد، على أساس درجة التهديد. بمعنى أن الأفراد الأكثر عرضة للتهديد يكونون أكثر عرضة لنشأة التعصب لديهم. ومع ذلك يؤكد جيرجن Gergen أن الصراع الذي يقوم بين الجماعات على أساس اقتصادي، لا يعد بالضرورة حالة من حالات التعصب؛ لأن التعصب لا يختفي في أثناء الازدهار الاقتصادي. ففي بعض الأوقات الزمنية في الولايات المتحدة التي لم يكن هناك أي مبرر للصراع الاقتصادي (نتيجة للرخاء الاقتصادي) لم تختلف أشكال العنف Violence والعداوة الناتجة عن وجود أشكال مختلفة من الاتجاهات التعصبية (عبدالله، ١٩٩٧م).

وينشأ التعصب في كثير من الأحيان لشعور ذاتي نسبي بوضعية الحرمان والتنافس بين الجماعات؛ أي أنه حينما يشعر الأشخاص الذين ينتمون لجماعة معينة بحرمان نسبي مقارنة بأعضاء الجماعات الأخرى، فإنهم يعبرون عن امتعاضهم أو استيائهم في شكل "خصومة جماعية".

وطبقاً لبيرنشتاين وكروسبي Bernstein & Crosbey يؤدي الحرمان النسبي إلى الخصومة بين الجماعات حينما يشعر الأشخاص بحافز إلى تحقيق

موضوع قيمي معين لا يتوافر لديهم، وذلك بمقارنة أنفسهم ببعض الجماعات الأخرى التي تمتلك هذا الموضوع، ويشعرون بأن في مقدورهم تحقيقه، إلا أن الظروف لا تساعدهم.

ففي المجتمعات الاقتصادية التي تنمو بسرعة، على سبيل المثال، نجد أن الوضع الاقتصادي لكل الجماعات يتحسن فعلاً بصورة واضحة، لكننا نجد أن هذه الجماعات تتباين في مستوى ثرائها وما تحققه من كسب. فنجد بعض الجماعات أفضل مستوى من جماعات أخرى، وهو ما يخلق بعض مشاعر الحرمان النسبي بين أعضاء الجماعات الأقل ثراء أو ذات المستوى الاقتصادي الأقل. وهذا ما يؤدي بدوره إلى إحداث خصومة وتنافر من قبل أعضاء الجماعات الأقل وضعاً من الناحية الاقتصادية (عبدالله، ١٩٩٧م، ص١٢٤). فالتعصب ينشأ من تراجع الفرص الاجتماعية للعمل والنشاط والمكاسب الاجتماعية، ويشتد مع غياب الاتصال الاجتماعي بين الجماعات الإنسانية، وهذا بدوره يؤدي إلى ولادة اتجاهات سلبية تعصبية بين هذه الجماعات (زهران، ١٩٨٤م، ص١٨١).

سابعاً – الدراسات السابقة:

تركز الدراسات والأبحاث في مسألة العمالة الوافدة على الجوانب المالية والاقتصادية المحضة في النظرة إلى هذه العمالة، ويلاحظ في هذا المجال غياب الدراسات والأبحاث التي تعنى بالجوانب الثقافية والاجتماعية لهذه العمالة، ويشمل ذلك الاهتمام بدراسة أوضاع هذه العمالة فيما يتعلق بطرق عيشها وحياتها وتفاعلاتها وأنماط وجودها ومشكلاتها وتحدياتها الداخلية والخارجية ومخاوفها وتطلعاتها وممارساتها الثقافية.

يبين استطلاعنا للساحة العلمية في الكويت وفي الخليج غياباً كاملاً للدراسات والأبحاث التي تناولت اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو الوافدين أو العمالة الوافدة، وتنسحب هذه النتيجة على مختلف الشرائح الاجتماعية؛ حيث لم نقع على دراسة تعالج مسألة الموقف من الجاليات العربية والأجنبية في دولة

الكويت، وهنا يلاحظ أن أغلب ما كتب عن الوافدين يأخذ طابع مقالات صحفية ودراسات إحصائية حول الجانب الاقتصادي والأمني للعمالة الوافدة، وبقيت القضايا الثقافية والاجتماعية لهذه العمالة خارج دائرة البحث العلمي الجاد والموضوعي.

ونظراً لغياب الدراسات التربوية والاجتماعية المتعلقة بهذا الجانب فإنه لمن المناسب موضوعياً تقصي بعض الدراسات التي تناولت هذه القضية في منحى آخر يتعلق بالاتجاهات التعصبية للطلبة الجامعيين والشباب والمثقفين في البلدان العربية والأجنبية.

٧-١- دراسات أجنبية:

تعد دراسة بوجاردس Bogardus من أهم وأقدم وأشهر الدراسات التي تناولت قضية التعصب (١٩٢٥م) والعلاقات بين الشعوب؛ حيث قام بتطبيق مقياسه التعصبي المشهور على عينة كبيرة، بلغت ١٧٢٥ من الأمريكيين تجاه الإنجليز والألمان واليهود والزنوج، واستخدم مقياساً رباعياً لاتجاه الأمريكيين نحو هذه الشعوب، وقد صنف النتائج التي توصل إليها في أربعة مستويات، تبدأ بقبول الزواج، ثم قبول الصداقة، فقبول السكن، وأخيراً قبول المواطنة، على النحو المبين في الجدول التالي:

	الإنجليز	الألمان	يهود	زنوج
أتزوج منهم	٩٤٪	٥٤٪	٨٪	١٪
أصادقهم	٩٧٪	٦٧٪	٢٢٪	٩٪
أسكن معهم	٩٧٪	٧٩٪	٢٦٪	١٢٪
أقبلهم كمواطنين	٩٦٪	٨٧٪	٥٤ ٪	٥٧٪

ويبين الجدول الاتجاهات التعصبية ضد الزنوج؛ حيث يقبل ١٪ فقط من الأمريكيين الزواج منهم، ويقبل ٩٪ مصادقتهم. ولكن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية بالنسبة للإنكليز؛ حيث تجاوزت نسب قبولهم في المستويات الأربعة

للمقياس ٩٤٪. ومن الطريف أن بوكاردس أعاد تطبيق هذا المقياس بعد عشرين عاماً، في عام ١٩٥٠م، ولم يجد أي تغيير في اتجاهات الأمريكيين نحو هذه الشعوب (**Bogardus**، ١٩٢٥م).

وهناك **دراسة كاتس Katz وبرالي Braly (١٩٣٣م)** حول: اتجاهات طلاب جامعة برنستون نحو بعض الشعوب (katz، ١٩٣٣م). أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت مائة طالب من طلاب جامعة برنستون، وطلب منهم تحديد السمات التي تناسب بعض الشعوب ولاسيما الأمريكيين والصينيين والإنكليز... إلخ. وأفرزت الدراسة النتائج التالية:

- **الألمان:** علميون – مجدون.
- **اليهود:** مرتزقة – مجدون.
- **الزنوج:** كسالى – خرافيون – مرحون.
- **الإيطاليون:** فنانون – مندفعون.
- **الإنجليز:** أذكياء – تقليديون.

والمهم في هذه النتائج تجانس آراء الطلاب في إطلاق هذه الصفات، وهذا يعني أن هذه الآراء نابعة من صورة نموذجية سائدة في المجتمع حول هذه الصور والآراء النموذجية حول شعوب العالم (Katz, 1933).

ومن الدراسات المهمة في هذا المجال **دراسة سينها Sinha وأوبادهيا Upadhya (١٩٦٠م)** حول الاتجاهات العنصرية للشباب الهندي نحو الصين قبل النزاع الهندي الصيني المسلح حول الحدود المشتركة بينهما، وفي أثنائه (Sinha and Upadhya, 1960).

ومن نتائج هذه الدراسة أن اتجاهات الشباب الهندي نحو الصينيين كانت إيجابية قبل الصراع المسلح ومن ثم تحولت إلى سلبية بعده.

تبين دراسة يانغ جوليا Yang Julia **حول الجو التعليمي في جامعة تشيلي وظاهرة انتشار التحيز للجنس الأبيض**، عام ١٩٩٢م (Yang,1992) أن ظاهرة العنصرية تأخذ اتجاهاً متنامياً في جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في

تشيلي. ومن أجل استقصاء هذه الظاهرة بصورة علمية تناول الباحث عينة قوامها ٣٩ مبحوثاً؛ حيث شملت هذه العينة ١٣ أستاذاً جامعياً، و١٣ موظفاً بالجامعة، و ١٣ طالباً جامعياً، وقام إضافة إلى ذلك بإجراء مقابلات مباشرة، مشاهدة، وتسجيل للمقابلات الشخصية لدى شخصيات عديدة من أساتذة الجامعة وموظفيها وطلابها.

من أهم النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة وجود اتجاهات تعصبية وعنصرية عند الطلاب تجاه الجماعات المخالفين لهم في المستوى الثقافي والعرقي. وفي هذا السياق فإن الطلاب البيض يعانون رؤية تعصبية ومشاعر من الكراهية والاحتقار ضد الطلاب السود. ومع أن بعض الطلاب البيض لا يأخذون اتجاهاً تعصبياً ضد السود فإنهم لا يمتلكون مشاعر إيجابية تجاه الملونين بصورة عامة.

وفي كندا تجدر الإشارة إلى دراسة يانغي أحمد Djangi Ahmad حول: العنصرية في التعليم العالي في كندا عام ١٩٩٣م (Djangi, 1993). أجريت هذه الدراسة على عينة واسعة من طلبة علم النفس بجامعة تورنتو الكندية، وتناولت أبعاد التعصب العنصري الموجودة في مؤسسات التعليم العالي. وقد بينت أن المؤسسات التربوية تعاني أشكالاً مختلفة من التعصب التي عززتها التراكمات الثقافية والتاريخية وغياب القيم الديمقراطية، وأن مخاطر الاتجاهات التعصبية في الجامعة والمؤسسات التربوية؛ فالتعصب يؤدي إلى التفرقة بين الطلبة أنفسهم، ويتجلى هذا التعصب في نوعية الاهتمام الذي يتلقاه الطلبة من المدرسين، بالإضافة إلى التحيز التعليمي الذي يتجلى في العناية ببعض الطلاب دون الآخرين، وبينت الدراسة أن هذه المواقف الانحيازية لطلبة دون آخرين تؤدي إلى إضعاف تفاعل الطلبة الذين يتم تجاهلهم أو عدم الاهتمام بهم. فالمؤسسة التربوية التي يبرز فيها الاتجاه التعصبي تلجأ إلى اختيار أعضاء هيئة التدريس من جنس معين أو فئة معينة، ومن ثم تنتقل هذه النظرة التعصبية إلى إدارة المؤسسة التربوية نفسها (Djangi:1993,1). وقدمت الدراسة عدداً من

الاقتراحات والحلول التي تحد من أشكال العنصرية في السياسة التعليمية للمؤسسة التربوية، التي يمكنها أن تخفف من أشكال التعصب الموجودة لدى أعضاء هيئة التدريس، والطلبة أنفسهم. يقول الباحث في هذا الصدد: "**إن قضايا التعصب بأشكاله المختلفة أصبحت ظاهرة خطرة في الكليات والجامعات الغربية**، فالتعصب أصبح مشكلة تتضح معالمها بدرجة أكبر مما كانت عليه في فتره الستينيات من هذا العصر، ومن المؤسف أن المدارس والتعليم لم يستطيعا حتى الآن إزالة آثار التعصب" (Djangi:1993,5). ويضيف الباحث: "إن التعصب الذي تتنامى مظاهره في المدارس والمؤسسات التربوية يأتي انعكاساً لطبيعة المجتمع الذي يكرس مظاهر العنصرية والتمييز العنصري" (Djangi:1993,10).

٧-٢- دراسات عربية :

دراسة معتز سيد عبد الله حول الاتجاهات التعصبية، أهم أشكالها ومدى عموميتها ١٩٩٠م (عبد الله، ١٩٩٠م):

أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ٤٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعات القاهرة وعين شمس عام ١٩٩٠م، ومن النتائج التي وصلت إليها أن الاتجاهات التعصبية تأخذ طابع العمومية عند طلاب الجامعة، وأن اتجاه المحافظة يمثل محكاً جيداً للاتجاهات التعصبية في إطار الثقافة المصرية.

دراسة عبد الله خليفة والحسين عبد المنعم، اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم عام ١٩٩٥م (خليفة وعبد المنعم، ١٩٩٥م):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلاب الجامعة من السودانيين والمصريين نحو بعض شعوب العالم، وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت ٦٥٤ طالباً وطالبة بمرحلة التعليم الجامعي من الطلاب السودانيين والمصريين الذين يدرسون في كلية الآداب بجامعة القاهرة. ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة:

- عدم وجود فروق جوهرية بين الطلبة والطالبات من حيث الاتجاه نحو ٦١ شعباً من الشعوب العالمية.
- أغلبية الطلاب السودانيين ٨٢٪ يوجد لديهم اتجاه إيجابي نحو الشعب المصري.

- اتصف اتجاه أفراد العينة نحو الشعوب الإفريقية بالحياد دون السلب أو الإيجاب.
- اتسم اتجاه أفراد العينة بالإيجابية نحو الشعوب العربية والإسلامية.
- إن أكثر الشعوب كراهية بالنسبة لأفراد العينة هو الشعب الإسرائيلي وأكثرها حباً بالنسبة إليهم الشعبان الفلسطيني والياباني.

دراسة معتز سيد عبدالله حول التعصب وعلاقته ببعض الأنماط السلوكية ١٩٩٨م (عبد الله، ١٩٩٨م):

أجريت هذه الدراسة على عينة من ٤١٩ من الدارسين بكلية الآداب – جامعة القاهرة، واعتمدت الدراسة مقياساً للتعصب أعده الباحث، يتكون من ٤٠ بنداً، وبينت الدراسة وجود عوامل وأبعاد نوعية لسمة التعصب كما كشفت عن تجانس كبير بين عوامل مجموعة الذكور والإناث. وبينت من ثم وجود ارتباط كبير موجب بين سمة التعصب ونمط السلوك الانفعالي عند أفراد العينة.

هدفت دراسة حسين سرمك حسن ومفيد محمد سعيد رؤوف ١٩٩٨م، التي كرست لدراسة مظاهر التعصب لدى طلاب جامعة القاهرة، إلى قياس درجة التعصب لدى عينة من طلبة الجامعة باستخدام مقياس التعصب المستنبط من اختبار الشخصية المتعدد الأوجه. وأجريت الدراسة على عينة بلغت ١٢٢ طالباً وطالبة في جامعة القاهرة، راوحت أعمارهم بين ١٨-٢٣ سنة، **وبينت هذه الدراسة ارتفاع درجة التعصب بين طلاب جامعة القاهرة، واتضح أن ٥١٪ من الإناث و٤٨٪ من الذكور في العينة يأخذون موقعهم في أعلى مراتب التعصب في المقياس المذكور (حسن، ١٩٩٨م).**

٧-٣- دراسات كويتية :

وفي الكويت تحظى دراسة أحمد البغدادي وفلاح المديريس، حول اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو مختلف القضايا السياسية عام ١٩٩٣م، بأهمية خاصة نابعة من أهمية القضايا التي تعالجها، ولاسيما الجوانب التعصبية في سلوك أفراد العينة واتجاهاتهم. أجريت هذه الدراسة على عينة

عشوائية بلغت ٣٠٠٠ فرد من الكويتيين؛ نسبة الذكور فيها ٦٩,٧٪ مقابل ٣٠,٣٪ للإناث، وطبقت في الديوانيات، وكانت نسبة الحاصلين على شهادات عليا ٧٢,٦٪ من أفراد العينة، وقد تطرقت الدراسة إلى موضوعات عدة، تتعلق بالقضايا السياسية، نختار منها ما يتعلق ببحثنا، حيث أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- هل تؤيد تجنيس «البدون»؟ أجاب ٤٥,٧٪ بالموافقة و٥٨٪ بالمعارضة.
- هل تؤيد إلغاء الجنسية الثانية؟ أجاب بالموافقة ٦٦,٧٪ مقابل ٣٣,٣٪ من المعارضين.
- هل تؤيد إعطاء المرأة حق الانتخاب؟ أجاب ٤٨,٣٪ من أفراد العينة بالإيجاب بينما بلغ عدد المعارضين ٥١,٧٪ من أفراد العينة.
- هو تؤيد إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشح؟ أجاب ٢٥,٣٪ بالإيجاب مقابل ٧٣,٧٪ بالرفض (البغدادي والمديريس، ١٩٩٣).

هذه الصورة السوسيولوجية التي تقدمها الدراسة تبين بكل وضوح اتجاهات تعصبية ضد المرأة و«البدون»، وهذا يعني أن الوعي الديمقراطي يعاني إشكالية كبيرة، ولاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب أفراد العينة يحملون شهادات جامعية وعليا. فتجنيس البدون، وإلغاء تمايز الجنسيات، وإعطاء المرأة حقوقها السياسية تشكل القضايا المحورية الساخنة للمسألة الديمقراطية المعاصرة في المجتمع الكويتي. ومع ذلك فإن الوعي الديمقراطي يمر بمفازات عريضة، وما زال المجتمع الكويتي يواجه عدداً من التحديات الديمقراطية التي تواجه مسار نمائه وتطوره في مستوى تشكل الوعي الديمقراطي.

وقد هدفت دراسة عزت سيد إسماعيل حول سيكولوجيا التطرف والإرهاب (١٩٩٦م) التي أجريت في المجتمع الكويتي عام ١٩٩٦م إلى استجلاء آراء عينة من المواطنين حول قضايا التطرف والتعصب (إسماعيل، ١٩٩٨م). أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ٣٢٧ فرداً من الراشدين، ومن مستويات ثقافية

متنوعة، ومن مختلف شرائح المجتمع الكويتي. **وهذه الدراسة تقرأ واقع التعصب بدقة متناهية مع أنها تستخدم مفهوم التطرف الذي يكافئ مفهوم** التعصب، ويعبر عنه، كما سيتضح من خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة. ومن النتائج المهمة التي أفرزتها الدراسة:

- ٨١٪ من أفراد العينة يرون أن الرغبة في التدمير والقتل من دوافع المتطرفين والإرهابيين.
- ٦٤٪ يعتقدون أن المتطرف شخص مريض نفسياً.
- ٧٣٪ يرون أن المتطرفين ينساقون لقياداتهم دون تفكير.
- ٥٨٪ يرون أن المتطرف يحمل عقلية قديمة بالية.
- ٨٤٪ يرون أن الإسلام ليس بحاجة إلى التطرف والتعصب.
- ٨٩٪ يرون أن التطرف والتعصب يتعارضان مع الطبيعة السمح للإسلام.
- ٧٦٪ منهم يرون أن التطرف الديني ظاهرة تتخفى وراء الدين.

وهذه النتائج تبين موقفاً رافضاً للتعصب وقيمه واتجاهاته وخلفياته من قبل أفراد العينة في المجتمع الكويتي المعاصر.

٧-٤- تعليق على الدراسات السابقة:

تبين الدراسات السابقة بشكل عام وجود اتجاهات تعصبية في مؤسسات التعليم العالي والجامعات في البلدان العربية والأجنبية؛ وأن هذا التعصب مرهون بالوضعيات الاجتماعية والسياسية القائمة. ويتضح عبر هذه الدراسات أن التعصب كان في أوجه في المراحل التاريخية السابقة، وهذا ما تبينه الدراسات الأمريكية القديمة التي جرت في النصف الأول من القرن الماضي، كما هو الحال في دراسة بوجاردس. ولكن هذه الصورة بدأت تختلف مع الزمن حيث نلاحظ أن وتيرة التعصب والاتجاهات التعصبية تتجه نحو الاعتدال بحسب الدراسات الأكثر حداثة.

وكما هو واضح، فإن بعض الدراسات التي استعرضناها حاولت البحث في

الخلفيات الاجتماعية والثقافية للتعصب والاتجاهات السلبية، كما هو الحال في دراسة عزت سيد إسماعيل، وهي واحدة من الدراسات السيكولوجية التي حاولت تقصي هذه الظاهرة في الكويت تقصياً موضوعياً كاشفة عن العمق السيكولوجي للاتجاهات التعصبية السلبية.

ويتضح عبر هذه الدراسات غياب الدراسات التي أجريت على مواقف الطلاب الجامعيين في الخليج بصورة عامة، وغيابها المطلق فيما يتعلق بالعمالة الوافدة في الكويت. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الحالية ستعالج هذه القضية بصورة منهجية لتشكل فاتحة للدراسات الجارية في مجال العمالة الوافدة.

ثامناً – أداة الدراسة:

من أجل الحصول على البيانات الضرورية التي تؤسس لبناء إجابات عن أسئلة الدراسة والتمكن من اختبار فرضياتها صممت أداة الدراسة على صورة استبانة كاشفة لاتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو العمالة الوافدة، وقد تضمنت الاستبانة في الصفحة الأولى استقصاء للبيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة: الجنس، والعمر، والجنسية، والسنة الجامعية، والكلية العلمية، والحالة الاجتماعية، والمحافظة، والمستوى التعليمي للأبوين، والمستوى المهني لكل منهما. وتضمنت الدراسة مقياساً لاتجاهات الطلاب نحو العمالة الوافدة، تكون من تسعة بنود ومؤشرات موازية للأسئلة الإجرائية التي طرحت في مجال أسئلة البحث.

ومن أجل بناء الصدق الظاهري للأداة، تمّ عرضها على خمسة محكمين في كلية التربية مشهود لهم في مجال البحث العلمي، وأخذت ملاحظاتهم **القيمة** بعين الاعتبار، حيث عدلت الاستبانة وفقاً للملاحظات العلمية التي أبدوها حول طبيعة الأداة ومدى قدرتها على تحقيق أغراضها العلمية بكفاءة وجدارة.

وفيما يتعلق بالثبات تم تطبيق معادلة ألفا كرونباخ (**Reliability analysis - Scale Aplpha**) على معطيات المقياس ببنوده التسعة، وقد بلغت قيمة ألفا Alpha 0.7636، وهذه القيمة تدل على درجة عالية من الثبات الذي يعتد به ويدل على كفاءة الاستبانة وقدرتها على الأداء العلمي وتحقيق أغراضها العلمية.

ومن ثم تم حساب قيمة الترابط بين معطيات المقياس وفقاً لطريقة التجزئة النصفية (Reliability Analysis Scale Split)، وقد بلغت قيمة الترابط هذه وفقاً لمعادلة سبيرمان براون ٠,١٣٣٣، وهي قيمة دالة على ترابط جوهري بين نصفي المقياس. وبلغت قيمة ألفا كرونباخ للنصف الأول ٠,٨٢٧١، في حين بلغت ٠,٨٠٧٨ للنصف الثاني، وهذا يدل على درجة ثبات علمية عالية للمقياس والأداة.

ومن أجل قراءة واضحة لطبيعة التماسك المنهجي في تكوين الأداة تم حساب مصفوفة الترابط بين مختلف عبارات المقياس الإحدى عشرة، ونظمت معاملات الترابط في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

مصفوفة الترابط بين بنود المقياس وفقا لمعادلة بيارسون Pearson Correlation

البند	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
2	.641(**)	1										
3	.481(**)	.659(**)	1									
4	.408(**)	.548(**)	.605(**)	1								
5	.532(**)	.500(**)	.618(**)	.527(**)	1							
6	.210(**)	.207(**)	.198(**)	.190(**)	.257(**)	1						
7	.071(**)	.076(**)	.015	.048(*)	0.22	.255(**)	1					
8	-.007	-.012	0.24	-.053(*)	0.23	.221(**)	.509(**)	1				
9	.150(**)	.094(**)	.036	.042	.026	.258(**)	.378(**)	.437(**)	1			
10	-.001	-.002	0.54	-.035	0.543	.193(**)	.439(**)	.644(**)	.442(**)	1		
11	.151(**)	.090(**)	.026	.033	.028	.224(**)	.352(**)	.418(**)	.511(**)	.460(**)		
12	.207(**)	.198(**)	.190(**)	.257(**)	.210(**)	.207(**)	.481(**)	.491(**)	.581(**)	.491(**)	.475(**)	
13	.605(**)	.605(**)	.405(**)	.505(**)	.405(**)	-.002	.635(**)	.524(**)	.378(**)	.026-	-.626(**)	-0.74

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). * Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويتبين من خلال الجدول رقم (١) وجود تماسك منهجي كبير بين مختلف عبارات المقياس؛ حيث غطت الترابطات ذات الدلالة الإيجابية بمقياس بيارسون Pearson Correlation نحو ٨٢٪ من مساحة علاقات الترابط القائمة، ويلاحظ أن أغلب الترابطات هي دالة في مستوى ٠,٠١، وهذا يعني وجود درجة كبيرة من المقياس والمصداقية لبنود المقياس في نسق علاقاتها وتكاملها، ومن ثم، فإن هذه النتيجة توحي بدرجة ثقة عالية بالمقياس وقدرته على الأداء العلمي.

تاسعاً – عينة الدراسة:

بلغت عينة الدراسة ٢١٥٥ طالباً وطالبة، وبلغت نسبة السحب ١٢٪ من أفراد المجتمع الإحصائي الأصلي للعينة، كما هو مبين في الجدول رقم (٢). وتعد هذه العينة من العينات الكبيرة جداً القادرة على تمثيل مجتمعها الإحصائي؛ حيث تم السحب بطريقة المحاصصة النسبية، وروعي أن تكون النسبة المئوية للسحب موازية لـ ١٠٪، في مختلف جوانب الدراسة ومتغيراتها، ولاسيما في مستوى الكليات والاختصاصات العلمية والسنوات الدراسية ووفقاً لمتغير الجنس والجنسية (انظر الجدول رقم ٢).

الجدول رقم (٢)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة: توزع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات المستقلة

اسم المتغير	عناصر المغير	أفراد العينة		طلاب الجامعة		نسبة العينة (نسبة السحب)
		عدد	٪	عدد	٪	
الجنس	ذكور	٧٨٧	٣٦,٥	٥,٥٩٣	٢٩,٩	١٤٪
	إناث	١٣٦٩	٦٣,٥	١٣,١٤٢	٧٠,١	١٠٪
	المجموع	٢١٥٦	١٠٠,٠	١٨,٧٣٥	١٠٠	١٢٪

تابع/ الجدول رقم (٢)
الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة: توزع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات المستقلة

اسم المتغير	عناصر المغير	أفراد العينة		طلاب الجامعة		نسبة العينة (نسبة السحب)
		عدد	٪	عدد	٪	
الجنسية	كويتي	٢٠١٧	٩٣,٧	١٥٥١٩	٩٠	٪١٣
	غير كويتي	١٣٥	٦,٢	١٦٤٩	١٠	٪٨
	المجموع	٢١٥٢	١٠٠	١٧١٦٨	١٠٠(**)	٪١٣
الكليات العلمية	تربية	٣٥٥	١٦,٥	٣٢٩٦	١٧,٥٩	٪١١
	شريعة	٢٦٠	١٢,١	١٠٢٠	٥,٤٤	٪٢٥
	علوم اجتماعية	١٧٤	٨,١	١٨٢٩	٩,٧٦	٪١٠
	آداب	١٨٨	٨,٧	٢٢٩٨	١٢,٢٧	٪٨
	علوم إدارية	٢٥٤	١١,٨	٢٣٣١	١٢,٤٤	٪١١
	حقوق	١٢٧	٥,٩	٨٧٩	٤,٦٩	٪١٤
	علوم طبية	١٧٣	٨,٠	١٥١٩	٨,١١	٪١١
	هندسة	٤٠٥	١٨,٨	٢٥٠٤	١٣,٣٧	٪١٦
	علوم	٢١٩	١٠,٢	٢٨١٣	١٥,٠١	٪٨
	كلية البنات(***)	–	–	٢٤٦	١,٣١	–
	المجموع	**٢١٥٥**	**١٠٠,٠**	**١٨٧٣٥**	**١٠٠**	**٪١٢**
السنوات الجامعية	أولى	٧٧٥	٣٦,٠			
	ثانية	٦٣٨	٢٩,٧			
	ثالثة	٣٩٢	١٨,٢			
	رابعة	٢٥٥	١١,٩			
	خامسة	٦٥	٣,٠			
	سادسة	٢٦	١,٢			
	المجموع	٢١٥١	١٠٠,٠			

* المكتب المركزي للإحصاء في جامعة الكويت ٢٠٠٥م. تمّ الحصول على هذه القوائم الإحصائية بطلب من الباحثين.

** المكتب المركزي للإحصاء في جامعة الكويت إحصائيات ٢٠٠٢/٢٠٠٣م. لم تتوافر لدينا الإحصائية الخاصة بعام ٢٠٠٥م فيما يخص الجنسية.

*** لم تؤخذ كليات البنات في العينة لعدم القدرة على تصنيف الاختصاص.

**** نسبة لإحصائية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

عاشراً – منهج البحث:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وهو يهدف لوصف قضية معينة من خلال تقديم وصف شامل وتشخيص دقيق لتلك القضية، ومن ثم يمكن الباحث من تقديم أدلة وبراهين على سلوكيات واقعية وأوضاع أو صعوبات راهنة (العساف، ١٩٩٥م)، ووفقاً لطبيعة الدراسة وهدفها فإن المنهج الوصفي المسحي سوف يكون أنسب المناهج البحثية؛ إذ إنه يبحث في الأوصاف الدقيقة للقضية المراد دراستها في ظل الظروف القائمة، ويقدم تفسيراً لمعنى البيانات، كما يقدم معلومات عملية وسريعة تساعد على شرح القضية التربوية لعامة الناس بطريقة أكثر تأثيراً، ويمدنا بالحقائق التي يمكن أن تبنى عليها مستويات من الفهم العلمي. هذا، وتقدم البحوث الوصفية المسحية غرضاً نافعاً يتطلب جمع الحقائق المتعلقة بالقضية لمعرفة الأمور المهمة ومحاولة ترتيبها داخل أطر معقدة من العلاقات تكشف عن نظريات وقوانين علمية مهمة. وأهم ما يميز الدراسات الوصفية أنها تقوم بتجميع المعرفة التي تمكن الباحث من عمل تنبؤات تكون أكثر دقة مما تسمح به الصدفة وحدها. (فانديلين، ١٩٩٦م).

١٠-١- إجراءات إحصائية:

توظف الدراسة مجموعة من الاختبارات الإحصائية، أهمها:

– تمت معالجة المعطيات الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية **Statistical Package for the Social Science**، وقد استخدمت النسخة الرابعة عشرة من هذا البرنامج **Spss For windows**.

- تمّ استخدام البرنامج الإحصائي **For Windows Excel** لمعالجة البيانات الإحصائية وتصنيفها وتدويرها.
- اختبار تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين عدة متغيرات.
- الاختبار التائي **T-Test** لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين متغيرين.

- اختبار كاي مربع **Chi-Square** لاختبار دلالة الفروق الاسمية بين المتغيرات النوعية.
- الاختبارات البعدية لدلالة الفروق الإحصائية " سيداك" (SIDAK) وتوكي (**Tukey HSD**).

وتجدر الإشارة إلى منهجية استبعاد الإجابات غير المحددة أو المعرفة أو هذه التي تقع تحت عنوان (من غير إجابة) من التحليل الإحصائي. ولذلك فإن أي تغير في التكرارات الملحوظة أو النسب المئوية يعود إلى تباين نسبة الإجابات المفرغة بين سؤال وآخر. وهذا يعني أن اختلاف عدد المجيبين عن كل سؤال ليس واحداً، وهذا يقتضي تغيراً في النسب العامة وفي التكرارات.

حادي عشر – نتائج الدراسة:

تضمنت استبانة الدراسة ثلاثة عشر بنداً مركزياً، تم تحديدها لتغطي الأسئلة التي طرحناها في أسئلة الدراسة. والبنود التي تضمنتها الدراسة تستجيب لنوعين من المعالجة الإحصائية:

- المعالجة الكيفية: تأخذ المعالجة الأولى منهجية الكشف عن رأي الطلاب وموقفهم من العمالة الوافدة وفقاً لأسئلة الدراسة الثلاثة عشر. وهذه المعالجة تتطلب سلماً ثلاثياً، يتضمن ثلاثة مواقف هي: الموافقة والحياد والرفض. وهذا الإجراء تطلب تحويل السلم الخماسي إلى ثلاثي لإعطاء صورة واضحة عن طبيعة موقف الطلاب من العمالة: تم الجمع بين عبارتي موافق جداً وموافق في عبارة واحدة (موافق) وتم الجمع بين عبارتي معارض ومعارض جداً في عبارة (معارض)، وأبقي على عبارة محايد كما هي دون تغيير. ومما لاشك فيه أن تناول كل عبارة أو سؤال على حدة ومعالجتها يعطي الدراسة طابعاً نوعياً ويقدم صورة واضحة لها في إطار معالجة كيفية نوعية.
- المعالجة الكمية: في المستوى الثاني ستتم المعالجة وفقاً لطريقة الاتجاهات؛ حيث تجمع البنود الثلاثة عشر في وزن واحد لإعطاء

صورة عن اتجاهات الطلاب وفقاً لحزمة الأسئلة المطروحة عن اتجاهاتهم وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. وهذه القراءة تعطينا صورة شمولية عن مواقف الطلاب من هذه العمالة، وهي صورة تتجاوز التفاصيل التي تعرضها الدراسة وفقاً لكل سؤال على حدة.

في هذا السياق سنستعرض آراء الطلاب في العمالة الوافدة وفقاً لأحد عشر سؤالاً متدرجاً من حيث الأهمية والخطورة؛ حيث تبدأ هذه الأسئلة بأكثرها تصلباً وتشدداً من الرأي بطرد العمالة الوافدة إلى حد الإعلان عن حقوقها والمطالبة باستجلابها لضرورات اقتصادية واجتماعية. والأسئلة التي نطرحها تستجيب موضوعياً لمختلف تعينات وتدرجات ووضعيات هذه العمالة الوافدة.

١١-١- السؤال الأول: هل تعتقد أن الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة مصونة قانونياً ودستورياً في دولة الكويت؟

لكل دولة تشريعاتها ومدوناتها القانونية، وبالطبع لا توجد هناك تشريعات دستورية خاصة بالعمالة الوافدة في الكويت، ولكن يبدو أن التشريعات القانونية المعمول بها توفر للجميع دون استثناء وضعاً قانونياً إنسانياً لكل مواطن ومقيم فيها؛ حيث يخضع جميع السكان والمقيمين إلى مدونة قانونية واحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. ومن أجل تعرف رأي الطلاب في مدى توافر هذه التشريعات القانونية تمّ بناء السؤال التالي: هل تعتقد أن الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة مصونة قانونياً ودستورياً في دولة الكويت؟ ولا يهدف هذا السؤال إلى الكشف عن واقع المدونات القانونية الخاصة بالعمالة الوافدة بل إلى تقصي وعي الطلاب بهذه الحقيقة وإدراكهم لها، وهذا يمثل صورة من صور الوعي الحقوقي لطلاب الجامعة إزاء القوانين السائدة المتعلقة بأوضاع العمال الوافدين. فالقوانين موجودة ولكن لكل منظومة قانونية أوجه ضعفها وقصورها، فالقوانين واحدة فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية العامة مثل القضايا التي تتعلق بالحياة والموت والجريمة والاعتداء. ولكن المدونة القانونية في الكويت تختلف فيما يتعلق بأوضاع الملكية والعمل والنشاط الاقتصادي والتعليم وحماية العمالة

الوافدة وصون حقوقها المتعلقة بأوضاعها الاجتماعية. فالعمال ليست لهم حقوق التقاعد أو مكافآت نهاية الخدمة أو حق التملك وممارسة النشاط الاقتصادي، فما هو معروف هو هيمنة نظام الكفيل الذي يهدر كثيراً من حقوق العمال الوافدين؛ حيث بقي نظام الكفيل موضوعاً للجدل في مختلف الأوساط السياسية والاجتماعية، وما زال هذا القانون سائداً في مختلف البلدان الخليجية، ومنها الكويت حتى اللحظة الراهنة. وهناك نقاط ضعف كثيرة في القانون تتمثل في حق التعليم – على سبيل المثال وليس الحصر – حيث لا يحظى أبناء العمال الوافدين بحق تسجيل أبنائهم في المدارس العامة للدولة أو الانتساب للجامعة. وهنا يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحقوق مصونة للمعلمين والموظفين في الدولة، ومنها حق مكافأة نهاية الخدمة والتأمين الصحي.

لقد شهدت البلاد موجة من التحركات النقدية من أجل تعديل بعض القوانين، وإيجاد بعض التشريعات التي تضمن للعمال بعض الحقوق، مثل: التأمين الصحي؛ حيث أصبح هذا الحق موفوراً لجميع المقيمين في الدولة مقابل دفع رسوم قد تبدو باهظة بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود من الوافدين في البلاد. ومهما يكن الأمر يمكن القول: إن حقوق العمال الوافدين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي محدودة ولا تحمي العمال من السلطة المطلقة لأرباب العمل وتجار الإقامات، حيث يتعرض كثير من العمال الوافدين للخداع على أيدي تجار الإقامة الذين يستقدمونهم إلى البلاد دون توفير فرص العمل المناسبة لهم، هذا إذا وُفرت لهم فرصة عمل فعلية. فعمال الخدمة والتنظيف والخدمة المنزلية يعانون غياباً كبيراً للتشريعات القانونية التي توفر لهم الحد الأدنى من حقوقهم الإنسانية؛ حيث تخضع هذه الفئات لوضع إنساني مفعم بالطابع المأساوي كنتيجة طبيعية لغياب الأنظمة القانونية الفعالة التي تضمن لهذه العمالة حقوقها الإنسانية.

ونحن في هذا السياق لا نسأل الطلاب لتعرف الواقع؛ إذ يمكن دراسة هذا الواقع وتحليله قانونياً، فهدفنا هو تقصي مدى انعكاس هذا الواقع الحقوقي في

وعي الشباب الجامعيين وفي مواقفهم من عناصره. وعلى هذا الأساس جاء سؤالنا التالي: هل تعتقد أن الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة مصونة قانونياً ودستورياً في دولة الكويت؟ وقد قمنا بعرض نتائج هذا السؤال في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

نتائج السؤال الأول: هل تعتقد أن الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة مصونة قانونياً في دولة الكويت؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١٤٠١	٤٨٣	٢٤٤	٢١٢٨
النسبة المئوية	٪٦٥,٨	٪٢٢,٧	٪١١,٥	٪١٠٠,٠

يتضح من الجدول أن أغلب الطلاب (٦٥٪) أعربوا إيجاباً عن توافر الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة في البلاد، وأن هذه الحقوق مصونة قانونياً. ومن المهم في هذا السياق أن نسبة كبيرة بلغت ٢٢,٧٪ أعربت عن حيادها، وهنا نرجع أن هذه الفئة غير متأكدة من هذه الحقيقة، وقد أعربت نسبة قليلة (١١,٥٪) عن معارضتها لهذا الرأي، وهي نسبة ليست هينة على الرغم من تدنيها. وهذه النتائج قد تدل على ضعف في وعي الطلاب بحقيقة المعاناة القانونية لهذه العمالة. وقيمة هذا السؤال أنه يدفع للتفكير في دراسة معمقة قادمة عن عناصر هذه الحقوق بصورة مفصلة، وهنا تكمن قيمة هذا السؤال؛ حيث يمكن تطوير مستوى البحث في تفاصيل هذه الحقوق الإنسانية وتجلياتها القانونية في المجتمع.

١١-٢- السؤال الثاني: برأيك هل يقوم أرباب العمل بانتهاك الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة ؟

يعتدل موقف الطلاب في رؤيتهم لواقع العلاقة الحقوقية بين العمال وأرباب العمل بالمقارنة مع حضور الوضع الحقوقي لهذه العمالة في التشريعات القانونية موضوع السؤال الأول؛ حيث يذكر هذا السؤال الطلاب بالانتهاكات

المستمرة لحقوق العمالة الوافدة من قبل أرباب العمل وتجار الإقامة، التي تشكل موضوعاً صحفياً متواتراً في الصحف المحلية والإقليمية، كما أن الحديث في هذه القضية يشكل واقعاً ثقافياً في المنطقة. وللعلم، فإن هذه المسألة كانت قد أثارت جدلاً كبيراً في مجلس الأمة الكويتي في دورات مختلفة، ويجري الحديث عن تطوير تشريعات جديدة، وإصدار قوانين مناسبة، لمنع الاتجار بالعمالة والبشر، وتحسين أوضاع العمالة الوافدة، وتوفير الأطر القانونية التي توفر لها الحماية والتنظيم القانوني. وقد كان سؤالنا للطلاب واضحاً في هذا المستوى: برأيك هل يقوم أرباب العمل بانتهاك الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة؟ وقد صنفت الإجابات في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)

نتائج السؤال الثاني: برأيك هل يقوم أرباب العمل بانتهاك الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة ؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١٤٣٩	٤٥٨	٢٢٩	٢١٢٦
النسبة المئوية	٦٧,٧٪	٢١,٥٪	١٠,٨٪	١٠٠,٠٪

يعترف الطلاب في هذا المستوى بوجود اختراقات كبيرة لحقوق العمالة الوافدة من قبل أرباب العمل، وكما هو واضح في الجدول رقم (٤)، فإن الأكثرية الساحقة من الطلاب (٦٧,٧٪) يعلنون موافقتهم على اختراق هذه الحقوق وانتهاكها من قبل أرباب العمل والشركات وتجار الإقامات، في حين بقيت نسبة المترددين عالية نسبياً، حيث نجد أنفسنا إزاء شريحة كبيرة ٢١,٥٪ من المترددين، هؤلاء الذين لم يكونوا رأياً أو لا يعرفون حقيقة ما يجري في هذا المستوى. فالطلاب يدركون بل يدركون جيداً – كما يبدو – حقيقة هذا الانتهاك والاختراق الكبير لحقوق العمالة الوافدة في الكويت. وليس هذا غريباً أبداً؛ فشركات العمالة الأجنبية تستقدم العمال بشروط مجحفة وغير إنسانية

وتضعهم في دائرة عمل شاقة ومضنية، وهذا الأمر يقع في مرمى الملاحظة العامة لجميع المواطنين والمقيمين في آن واحد.

١١-٣- السؤال الثالث: هل يجب المحافظة على حقوق العمال الوافدين في الكويت؟

أعلن الطلاب أفراد العينة أن التشريعات الحقوقية لحماية العمالة الوافدة وأن هذه الحقوق - كما أسلفنا - تتعرض للانتهاك من قبل أرباب العمل وتجار الإقامات وذلك في السؤالين الأول والثاني. وهذه النتائج تؤسس لسؤال جديد يتعلق مباشرة بالوعي الحقوق الإنساني للطلاب ومواقفهم. وبعبارة أوضح، هل يبدي الطلاب اهتماماً إنسانياً بحقوق العمالة الوافدة وبأهمية المحافظة عليها؟ وسؤالنا كان واضحاً: هل يجب المحافظة على حقوق العمال الوافدين في الكويت؟ وإجابات الطلاب كانت أكثر وضوحاً في الجدول رقم(٥).

الجدول رقم (٥)

نتائج السؤال الثالث: هل يجب المحافظة على حقوق العمال الوافدين في الكويت؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١٦١٣	٣٨٨	١١٣	٢١١٤
النسبة المئوية	٪٧٦,٣	٪١٨,٤	٪٥,٣	٪١٠٠,٠

في الجدول رقم (٥) تعلن أكثرية ساحقة من الطلاب (٧٦,١٣٪) أنه يجب المحافظة على حقوق الوافدين، بينما يقف ١٨,٤٪ منهم على الحياد، وترفض هذه الحقوق ٥,٣٪ من أفراد العينة (الجدول رقم (٥)). ومهما يكن الأمر فإن الطلاب يبدون اهتماماً كبيراً بحقوق هذه الفئة، ويرون ضرورة المحافظة عليها، وهذا الأمر يشكل موقفاً إيجابياً لطلاب الجامعة؛ حيث يمكن القول بنمو الوعي الحقوقي والإنساني لديهم فيما يتعلق بأوضاع العمالة وقضايا الحقوقية والإنسانية.

١١-٤- السؤال الرابع: هل هناك من تعصب ضد الوافدين في الكويت؟

يعلن ٤٢,٦٪ من أفراد العينة وجود تعصب ضد الوافدين في الكويت، ويقف على الحياد ٣٥,٤٪، بينما يرفض هذا الأمر ٢١,٩٪ (انظر الجدول رقم ٦).

الجدول رقم (٦)

نتائج السؤال الرابع: هل هناك من تعصب ضد الوافدين في الكويت؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	٩٠١	٧٤٩	٤٦٤	٢١١٤
النسبة المئوية	٤٢,٦٪	٣٥,٤٪	٢١,٩٪	١٠٠,٠٪

كما يبدو، فإن أفراد العينة يدركون وجود حالة من التعصب في المجتمع ضد هذه العمالة، ومهما يكن فإن نسبة الطلاب الذين يوافقون على هذه الحقيقة متدنية نسبياً بالقياس إلى سؤال الانتهاك الذي سقناه من قبل. ويمكن تفسير هذا التعصب في دائرة تنامي الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تحيط بأبناء المجتمع والمواطنين من أبناء البلاد. وفي كل الأحوال، فإن التعصب ضد الوافدين لا يأخذ صورة عرقية أو مذهبية أو دينية بل يأتي كنتيجة لاعتبارات اجتماعية تتعلق بالمخاطر الاجتماعية التي تشكلها هذه العمالة.

١١ - ٥ - السؤال الخامس: هل تشكل العمالة الأجنبية ضرورة اقتصادية للبلاد؟

يعلن ٥٣,٤٪ من أفراد العينة أن العمالة الأجنبية تشكل ضرورة اقتصادية للبلاد، بينما يقف على الحياد ٢٩,١٪، ويرفض هذه الضرورة ١٧,٥٪ (انظر الجدول رقم ٧).

الجدول رقم (٧)
نتائج السؤال الخامس: هل تشكل العمالة الأجنبية ضرورة اقتصادية للبلاد؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١١٢٤	٦١١	٣٦٨	٢١٠٣
النسبة المئوية	٪٥٣,٤	٪٢٩,١	٪١٧,٥	٪١٠٠,٠

وفي هذا المستوى أيضاً تعلن غالبية نسبية من المستفتين؛ أي من طلاب الجامعة، عن وعي كبير بالأهمية الاقتصادية التي تمارسها هذه العمالة في المجتمع الكويتي. فالمجتمع في الكويت يعتمد في كثير من مناشط حياته الاقتصادية على حضور هذه العمالة وعلى دورها الكبير في الحياة الاقتصادية والمهنية. ومن هنا يمكن القول: إن هذه العمالة تشكل المعادلة الصعبة في الكويت، فلا الدولة قادرة على ضمان حقوق هذه العمالة ولا هي قادرة على الاستغناء عنها؛ نظراً لدورها الكبير في الحياة العامة للدولة والبلاد.

١١-٦- السؤال السادس: هل يجب استقدام الخبرات العلمية للعمل في الكويت؟

يوافق ٧٠,٨٪ من أفراد العينة على أهمية استقدام الخبرات العلمية المؤهلة للعمل في الكويت، ويقف على الحياد ٢٠,١٪ من أفراد العينة، بينما يرفض هذا الاستقدام ٩,١٪ (الجدول رقم ٨).

الجدول رقم (٨)
نتائج السؤال السادس: هل يجب استقدام الخبرات العلمية للعمل في الكويت؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١٤٩٢	٤٢٣	١٩١	٢١٠٦
النسبة المئوية	٪٧٠,٨	٪٢٠,١	٪٩,١	٪١٠٠,٠

وهنا يعبر الطلاب عن ثقافة ووعي كبير بأهمية الخبرات العلمية وضرورتها في الحياة الاقتصادية في الكويت. وهذا يعني أن الطلاب يميزون بين العمالة المتواضعة غير المؤهلة والعمالة الوافدة المؤهلة علمياً. وبرأينا أن الموقف السلبي لأفراد العينة من العمالة يتجه نحو العمالة الاستهلاكية التي تستنزف الاقتصاد والحياة في المجتمع.

١١-٧- السؤال السابع: هل يجب أن يقتصر عمل الوافدين على المهن المتواضعة في المجتمع؟

يعلن ٤٦,٠٪ من أفراد العينة الموافقة على هذا الأمر، ويقف على الحياد ٢٦,٩٪، بينما يرفض ذلك ٢٧,١٪ (انظر الجدول رقم ٩).

الجدول رقم (٩)

نتائج السؤال السابع: هل يجب أن يقتصر عمل الوافدين على المهن المتواضعة في المجتمع؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	٩٧٢	٥٦٩	٥٧٤	٢١١٥
النسبة المئوية	٤٦,٠٪	٢٦,٩٪	٢٧,١٪	١٠٠,٠٪

ومما لا شك فيه أن هذا الموقف من أفراد العينة يعبر عن واقع الحال القائم فيما يتعلق بالعمالة؛ لأن الأكثرية الساحقة من هذه العمالة تعمل في المهن الوضيعة والمتواضعة (خدم، سائقون، عمال تنظيفات، عمال في القطاع الاستهلاكي) ومن ثم، فإن مواقع هذه العمالة تتضاءل تدريجياً كلما تمّ الصعود في السلم المهني للعمل في الدولة والمجتمع.

١١-٨- السؤال الثامن: هل يلحق إبعاد العمالة الوافدة ضرراً اقتصادياً بالبلاد؟

مما لا شك فيه أن هذه العمالة تلبي حاجات اقتصادية واجتماعية ضرورية للحياة الاجتماعية، فهل يدرك الطلاب أفراد العينة هذا الواقع؟

الجدول رقم (١٠)
نتائج السؤال الثامن: هل يلحق إبعاد العمالة الوافدة ضرراً اقتصادياً بالبلاد؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١٠٠٥	٦٨٢	٤١٨	٢١٠٥
النسبة المئوية	٪٤٧,٧	٪٣٢,٤	٪١٩,٩	٪١٠٠,٠

يعلن ٤٧,٧٪ أن إبعاد العمالة الأجنبية والعربية يلحق ضرراً اقتصادياً بالبلاد، ويقف على الحياد ٣٢,٤٪، بينما يرفض ١٩,٩٪ هذه الحقيقة (انظر الجدول رقم ٩). وهذا يعني أن أفراد العينة يدركون – إلى حدّ كبير – الضرورة الاقتصادية التي تمثلها هذه العمالة في الكويت.

١١-٩- السؤال التاسع: هل تشكل العمالة الأجنبية خطراً في المجتمع الكويتي؟

يعلن ٦٤,٨٪ من أفراد العينة أن العمالة الأجنبية تشكل خطراً على المجتمع الكويتي، ويرفض هذه الفكرة أقلية بلغت ١٤,١٪، بينما وقف ٢١,١٪ موقف الحياد.

الجدول رقم (١١)
نتائج السؤال التاسع: هل تشكل العمالة الوافدة خطراً على المجتمع الكويت؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١٣٧٦	٤٤٧	٣٠٠	٢١٢٣
النسبة المئوية	٪٦٤,٨	٪٢١,١	٪١٤,١	٪١٠٠,٠

ويبدو جلياً أن غالبية أفراد العينة يدركون في حقيقة الأمر التحديات الكبيرة التي تفرضها هذه العمالة سواء ما يتعلق بحجمها وطبيعتها ومخاطرها الأمنية. وقد بيّن اختبار كا٢ غياب الفروق الدالة إحصائياً بين الذكور والإناث في إجابتهم عن هذا السؤال؛ حيث بلغت قيمة كاي مربع ٤,٤٧٢، وهذه القيمة هي أقل من القيمة الجدولية للاختبار لدرجتي حرية؛ وهذا يعني أن موقف الجنسين متجانس في الموقف من هذه العمالة فيما يتعلق بكونها خطرة على المجتمع الكويتي.

١١-١٠- السؤال العاشر: هل يشكل الوافدون العرب خطراً في المجتمع؟

تضمن السؤال السابق إشارة واضحة إلى العمالة الأجنبية غير العربية أما السؤال الحالي فقد تضمن إشارة واضحة إلى العمالة الوافدة العربية ودرجة الخطورة التي تمثلها. وهذا السؤال يأخذ دلالة إضافية؛ فهو يبين لنا موقف الطلاب من العمالة العربية بوصفها خطراً محتملاً وفي الوقت نفسه يمكن من إجراء المقارنة بين مواقف الطلاب من العمالة العربية بالتوازي مع العمالة الأجنبية.

ويبين الجدول رقم (١٢) أن الأكثرية أيضاً ترى في العمالة العربية خطراً في المجتمع؛ حيث يعلن ٥٢,٩٪ من الطلاب أن العمالة العربية خطرة. وبالمقارنة مع موقفهم من العمالة الأجنبية نجد أن الموقف يعتدل لصالح العمالة العربية؛ حيث انخفضت النسبة من ٦٤,٨٪ تجاه العمالة الأجنبية إلى ٥٢,٩٪ تجاه العمالة العربية.

وباختصار الطلاب يرون أن العمالة العربية والأجنبية كلتاهما يشكل خطراً في المجتمع، ولكن خطر العمالة الأجنبية أكبر من الخطر الذي تمثله العمالة العربية.

الجدول رقم (١٢)
نتائج السؤال العاشر: هل يشكل الوافدون العرب خطراً في المجتمع؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	١١٢٠	٦١١	٣٨٨	٢١١٩
النسبة المئوية	٪٥٢,٩	٪٢٨,٨	٪١٨,٣	٪١٠٠,٠

وهنا يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن العمالة العربية لا تشكل خطراً ثقافياً أو عرقياً أو دينياً في المجتمع، وجلّ ما تمثله هذه العمالة قد يتعلق بالأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد.

١١-١١- السؤال الحادي عشر: هل يجب التخلص من العمالة العربية الوافدة؟

إذا كانت العمالة العربية تشكل خطراً حقيقياً فهل يجب التخلص منها واستبعادها؟ أو أنه يتوجب الحفاظ عليها؛ لأنها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها بسهولة؟ من أجل الكشف عن موقف الطلاب في هذا المستوى طرح السؤال أعلاه: هل يجب التخلص من العمالة العربية الوافدة؟ وصنفت الإجابات في الجدول رقم (١٣).

الجدول رقم (١٣)
نتائج السؤال الحادي عشر: هل يجب التخلص من العمالة العربية الوافدة؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	٨٣٥	٦٨٧	٥٩٤	٢١١٦
النسبة المئوية	٪٣٩,٥	٪٣٢,٤	٪٢٨,١	٪١٠٠,٠

يعلن ٣٩,٥٪ من أفراد العينة أنه يجب التخلص من العمالة العربية الوافدة، ويرفض هذا الرأي ٢٨,١٪، ويقف ٣٢,٤٪ على الحياد. وهذا السؤال يتكامل مع السؤال السابق بصورة منطقية وواقعية: مع أن الطلاب يرون في العمالة العربية

الوافدة خطراً ولكن قسماً كبيراً منهم (٢٨,١٪) يرفض التخلص منها واستبعادها، وهذا يعني أنهم يدركون التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على تغييب هذه العمالة. وهنا نجد أيضاً أن قرابة ثلث أفراد العينة يقفون على الحياد؛ لأنهم يشعرون – ربما – بأن استبعاد هذه العمالة قد يؤدي إلى نتائج غير محمودة في المجتمع وعلى الأقل فهم يترددون في هذا الموقف.

١١-١٢- السؤال الثاني عشر: هل يجب إبعاد العمالة الأجنبية من الكويت؟

يعلن ٣٨,٧٪ من أفراد العينة – كما هو مبين في الجدول رقم (١٤) وجوب إبعاد العمالة الأجنبية من الكويت، وهذه النسبة هي ذاتها – تقريباً – عندما يتعلق الأمر بإبعاد العمالة العربية؛ حيث بلغت نسبة الموافقة على إبعاد العمالة العربية الوافدة ٣٩,٥٪ (انظر الجدول رقم ١٤).

الجدول رقم (١٤)

نتائج السؤال الثاني عشر: هل يجب إبعاد العمالة الأجنبية من الكويت؟

	موافق	محايد	معارض	المجموع
عدد الإجابات	٨٢٠	٦٦٩	٦٢٨	٢١١٧
النسبة المئوية	٣٨,٧٪	٣١,٦٪	٢٩,٧٪	١٠٠,٠٪

يتضح بالمقارنة بين هذا السؤال والسؤال السابق المتعلق بالعمالة العربية أن موقف الطلاب متقارب ومتجانس؛ فهناك نسبة لا يستهان بها من الطلاب ترى بضرورة استبعاد العمالتين العربية والأجنبية من الكويت. و يلاحظ هنا أن الطلاب يساوون بين العمالتين العربية والأجنبية من حيث ضرورة الإبعاد.

ثاني عشر – تأثير المتغيرات المستقلة:

في المرحلة السابقة تم استعراض كل بند من بنود الأداة على نحو مستقل وهذا الأمر يساعدنا على تقديم صورة مجهرية لموقف الطلاب في كل حالة ومستوى من مستويات الدراسة وتقديم إجابات واضحة بينة على مواقفهم من

العمالة في كل جزئية من جزئيات الأداة المستخدمة في سبر الرأي وكشف المواقف إزاء العمالة الوافدة.

أما في هذه المرحلة فسنقدم صورة كلية لمجموع البنود دفعة واحدة لنحدد اتجاهات الطلاب بصورة عامة نحو هذه العمالة. ومن المعروف أن المقياس الذي اعتمدناه هو مقياس خماسي (وفقاً لمقياس ليكرت المعروف) يتضمن خمسة مستويات: موافق جداً (٥ درجات)، موافق (٤ درجات)، محايد (٣ درجات)، معارض (درجتان)، معارض جداً (درجة واحدة). فعلى سبيل المثال لو أخذنا عبارة إيجابية من المقياس مثل: يجب المحافظة على حقوق العمال الوافدين إلى الكويت لتم توزيع الوزن على النحو التالي:

موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
٥	٤	٣	٢	١

وهذا يعني أنه كلما ازداد المتوسط كان الاتجاه إيجابياً نحو العمالة.

ولكن إذا كانت العبارة سلبية مثل عبارة: يجب التخلص من العمالة الوافدة. فإنه كلما كبر المتوسط كان الاتجاه سلبياً.

موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
٥	٤	٣	٢	١

وهنا يتوجب توحيد الاتجاه، ومن أجل توحيد الاتجاه يقلب المقياس بالنسبة للعبارات السلبية بحيث يكون توزيع الدرجات ١-٢-٣-٤-٥. وفيما لو أخذنا العبارة السابقة لتوجب علينا قلب السلم كما يلي:

موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
١	٢	٣	٤	٥

ووفقاً لهذا التصور تمّ تصويب الاتجاه وتوحيده، حيث حولت درجات العبارات السالبة إلى تدرج من الأدنى إلى الأعلى في جميع بنود المقياس، وهذا يتيح لنا الكشف عن اتجاه الطلاب نحو **العمالة بحيث إنه كلما كان المتوسط**

كبيراً دلّ على اتجاه إيجابي. وبعد مرحلة توحيد الاتجاه تم جمع المؤشرات العشرة دفعة واحدة، وحسبت المتوسطات للكشف عن اتجاه الطلاب نحو العمالة الوافدة.

بلغ المتوسط العام لاتجاه الطلاب نحو العمالة الأجنبية ٣٣,٩، وتدل هذه النتيجة على موقف إيجابي بأربع نقاط إيجابية على سلم ليكرت. وهذا يعني أن موقف الطلاب من العمالة الأجنبية هو موقف إيجابي بنسبة ٦٤٪ من مدى السلم الليكارتي المعروف (من المعروف هنا أن نسبة ٦٠٪ تعادل منطقة الحياد في سلم ليكارت).

هناك بعض المتغيرات المستقلة التي تؤثر في موقف أفراد العينة من العمالة الوافدة، وقد تم تحديد هذه المتغيرات بمتغيرات: الجنس، والجنسية، والسنة الجامعية، والكلية، والمحافظة، والمستوى التعليمي للأبوين.

١٢-١- تأثير متغير الجنس:

تضمنت إشكالية البحث فرضية صفرية تقول بعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الطلاب في موقفهم من العمالة الوافدة وفقاً لمتغير الجنس، ومن أجل اختبار هذه الفرضية أجري اختبار **تحليل التباين أحادي الاتجاه** ANOVA على متوسطات الجنسين (ذكور وإناث) لاختبار دلالة الفروق الملاحظة، وقد أودعت نتائج الاختبار الإحصائي في الجدول رقم (١٥).

الجدول رقم (١٥)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA

لمتوسطات اتجاه الطلاب نحو العمالة الوافدة وفقاً لمتغير الجنس

اتجاه التباين	مجموع	د. الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٥١٨,٦٦٦	١	٥١٨,٦٦٦		
داخل المجموعات	٩٩٢٨١,٠٠٦	٢١٥٤	٤٦,٠٩١	١١,٢٥٣	,٠٠١
المجموع	٩٩٧٩٩,٦٧١	٢١٥٥			

يتضح من خلال نتائج الاختبار الفائي وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات الجنسين؛ حيث بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين 11.253، وهي أعلى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المحددة، ودالة في مستوى ٠,٠١. وهذا يعني أن الجنس يؤثر في موقف الطلاب من العمالة الوافدة. ومن أجل تحديد اتجاه هذا التأثير تبين أن اتجاه الذكور أكثر إيجابية نحو العمالة الوافدة بالمقارنة مع الإناث: بلغ متوسط الذكور ٣٤,٤٦ مقابل ٣٣,٤٤ لدى الإناث. والتفسير الممكن لهذا التباين الإحصائي الجوهري أن الذكور أكثر تواصلاً وتفاعلاً مع العمال الوافدين من الإناث. ومن المعروف أن التواصل الاجتماعي يدفع – في غالب الأحيان – إلى توليد اتجاهات إيجابية وقبول أكبر لهذه العمالة.

١٢-٢- تأثير متغير المحافظة:

هل هناك من تأثير للمحافظة التي ينتمي إليها الطلاب في مواقفهم واتجاهاتهم نحو العمالة الأجنبية؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب تحليل التباين الأحادي الاتجاه، وتمّ تنظيم نتائج الاختبار في الجدول رقم (١٦).

الجدول رقم (١٦)
تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA
لمتوسطات اتجاه الطلاب نحو العمالة الوافدة وفقا لمتغير المحافظة

اتجاه التباين	مجموع	د. الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٥٨٦,٠٨٩	٥	١١٧,٢١٨		
داخل المجموعات	٩٨٧٧٧,٥٤٩	٢١٣٥	٤٦,٢٦٦	٢,٥٣٤	,٠٢٧
المجموع	٩٩٣٦٣,٦٣٨	٢١٤٠			

يتضح من خلال نتائج الاختبار الفائي وجود فروق دالة إحصائياً بين

متوسطات الطلاب وفقاً للسنة الجامعية؛ حيث بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين ٢,٥٣٤، وهي أعلى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المحددة، ودالة في مستوى ٠,٠٢٧. وهذا يعني أن المحافظة تؤثر في موقف الطلاب من العمالة الوافدة.

ومن أجل تحديد اتجاه هذا التأثير تم بناء الجدول رقم (١٧) المتضمن المتوسطات الحسابية لاتجاهات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة، وقد صنفت هذه النتائج بصورة متدرجة من أعلى المتوسطات إلى أدناها.

الجدول رقم (١٧)

متوسطات اتجاهات الطلاب نحو العمالة الوافدة وفقا لمتغير المحافظة

المحافظة	العدد	المتوسط
حولي	٤٤٠	٣٤,٣٧٧٣
العاصمة	٦٧١	٣٤,٠٥٩٦
مبارك الكبير	٣٤٥	٣٣,٤٤٣٥
الجهراء	١٥٢	٣٣,٣٩٤٧
الفروانية	٣٠٣	٣٣,٠٧٥٩
الأحمدي	٢٣٠	٣٣,٠٢٦١
المجموع	٢١٤١	**٣٣,٧٩٩٢**

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن الفروق الإحصائية تعود لصالح محافظتي حولي والعاصمة؛ حيث احتل متوسطاهما قمة السلم، وهذا يعني أن اتجاهات الطلاب الذين ينتمون لمحافظتي العاصمة وحولي هي أكثر إيجابية نحو العمالة الأجنبية. ويقابل هاتين المحافظتين محافظتا الفروانية والأحمدي؛ حيث جاء متوسطاهما في أدنى سلم المتوسطات، وهذا يعني أيضاً أن اتجاهات الطلاب المنتمين لهاتين المحافظتين أكثر سلبية نحو العمالة الوافدة. وبين الطرفين تأتي محافظتا مبارك الكبير والجهراء لتحتلا المرتبة الوسطى في سلم الاتجاهات.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن محافظتي حولي والعاصمة تشكلان المركز الحضاري للكويت؛ فهما مدينتان تجاريتان تقليديتان، وتمثلان الوجه المدني

والحداثي للكويت، في حين تمثل محافظتا الجهراء والأحمدي محافظتين تقليديتين، تسودهما ثقافة تقليدية وأنماط حياة بدوية إلى حدّ ما. والمفارقة هي أن الطلاب المنتسبين إلى محافظة الفروانية - وهي مدينة حديثة نسبياً – أبدوا اتجاهاً سلبياً كبيراً نحو العمالة الوافدة، ويرجع هذا الموقف السلبي لما تشهده هذه المحافظة من تمركز كبير للعمالة الأجنبية العازبة، وكانت هذه المحافظة مسرحاً لمشكلات اجتماعية كبيرة في الكويت ولاسيما حوادث الشغب التي شهدتها بسبب العمال الأجانب.

١٢-٣- تأثير متغير الكلية:

ينتسب الطلاب إلى كليات جامعية مختلفة، وهناك خصوصية أكاديمية واجتماعية لكل من الكليات الجامعية المعروفة؛ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل من تأثير لمتغير الكلية في موقف الطلاب من العمالة الوافدة؟ وهل يتغاير هذا الموقف بتغاير الكليات العلمية؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب تحليل التباين الأحادي الاتجاه، وتمّ تنظيم نتائج الاختبار في الجدول رقم (١٨).

الجدول رقم (١٨)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA

لمتوسطات اتجاه الطلاب نحو العمالة الوافدة وفقاً لمتغير الكلية العلمية

اتجاه التباين	مجموع	د. الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى
بين المجموعات	١٣٤٦,٨٥٧	٨	١٦٨,٣٥٧		
داخل المجموعات	٩٨٤٣٨,٢٦٨	٢١٤٦	٤٥,٨٧١	٣,٦٧٠	,٠٠٠
المجموع	٩٩٧٨٥,١٢٥	٢١٥٤			

يتضح من خلال نتائج الاختبار الفائي وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات الطلاب وفقاً للسنة الجامعية؛ حيث بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين ٣,٦٧٠، وهي أعلى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المحددة، ودالة في مستوى ٠,٠٠. وهذا يعني أن الكلية تؤثر في موقف الطلاب من العمالة الوافدة، وأن مواقفهم تتغاير بتغاير الكليات التي يدرسون فيها.

ومن أجل تحديد اتجاه هذا التأثير تم بناء الجدول رقم (١٩) المتضمن المتوسطات الحسابية لاتجاهات الطلاب وفقاً لمتغير الكلية، وقد صنفت هذه النتائج بصورة متدرجة من أعلى المتوسطات إلى أدناها.

الجدول رقم (١٩)
متوسطات اتجاهات الطلاب نحو العمالة الوافدة وفقاً لمتغير الكلية

المحافظة	العدد	المتوسط
العلوم الإدارية	٢٥٤	٣٥,٥٦٦٩
الطب والصيدلة	١٧٣	٣٤,٧٥٧٢
الآداب	١٨٨	٣٤,٠٣٧٢
الحقوق	١٢٧	٣٣,٩٣٧٠
العلوم	٢١٩	٣٣,٧٧١٧
العلوم الاجتماعية	١٧٤	٣٣,٥٦٩٠
الهندسة	٤٠٥	٣٣,٣٧٥٣
الشريعة	٢٦٠	٣٣,٢١٥٤
التربية	٣٥٥	٣٣,٠٢٨٢
المجموع	**٢١٥٥**	**٣٣,٨١٤٨**

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن طلاب كلية العلوم الإدارية يحتلون المرتبة الأولى فيما يتعلق باتجاهاتهم الإيجابية نحو العمالة الوافدة، وهذه النتيجة طبيعية إذا عرفنا أن طلاب هذه الكلية ينتمون – في أغلبهم – إلى فئة اجتماعية تتمركز مهنياً في التجارة وإدارة الأعمال والمراكز الإدارية المهمة، وهذا التصور يستند إلى بعض الدراسات العلمية الجارية في هذا المستوى حول أصول طلاب الجامعة. ويلي طلاب العلوم الإدارية طلاب كليتي الطب والصيدلة من حيث اتجاههم الإيجابي نحو العمالة الوافدة، والأمر الطبيعي أن المستوى الاجتماعي الثقافي لطلاب هذه الكليات يتميز بمستويات عالية؛ فأغلب طلاب هاتين الكليتين ينتمون إلى وسط اجتماعي متميز ثقافياً واجتماعياً. ومن المعروف في دراسات التعصب أن التعصب الاجتماعي يأخذ مداه تصاعدياً كلما تدرجنا هبوطاً في السلم الاجتماعي الاقتصادي للأفراد. وما يلاحظ في هذا السياق أن طلاب كليتي الشريعة والتربية يحتلون قاعدة السلم الإحصائي فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة. وهذا يعود – برأينا – إلى تدني الأوضاع الاجتماعية لهؤلاء الطلاب نسبياً.

ومن أجل تحديد دقيق لطبيعة الفروق الإحصائية بين الكليات في هذا المستوى أجري الاختبار البعدي توكي (Tukey HSD)، وقد بين الاختبار البعدي هذا وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط كلية العلوم الإدارية من جهة وكليات التربية والشريعة والهندسة، وهذا يعني أن الفروق الإحصائية تتمركز بين العلوم الإدارية والكليات الثلاث المذكورة. وهذا يعني أيضاً أن الكليات الأخرى متجانسة وغير مؤثرة في تباين اتجاهات الطلاب. وبعبارة أخرى لو أننا استثنينا كلية العلوم الإدارية لوجدنا تجانساً إحصائياً بين مختلف الكليات الجامعية. وهذا يعني أن تأثير العلوم الإدارية – برأينا – يأخذ طابعاً اجتماعياً وليس طابعاً أكاديمياً.

١٢-٤- تأثير متغير الوضع المهني للأب:

تعطي الدراسات الجارية لمهنة الأب تأثيراً كبيراً في تكوين اتجاهات الأفراد السياسية والاجتماعية والتعصبية. وتأسيساً على هذه الرؤية قمنا بتحليل تأثير الوضعية المهنية للأب على اتجاهات أفراد العينة نحو العمالة الوافدة. والسؤال هو: هل تؤثر مهنة الأب في اتجاهات الأبناء الجامعيين نحو هذه العمالة؟ وما درجة هذا التأثير وطبيعته؟

ومن أجل تحليل هذه المسألة وتقديم إجابة موضوعية عن هذا السؤال تم حساب تحليل التباين الأحادي الاتجاه، وتمّ تنظيم نتائج الاختبار في الجدول رقم (٢٠).

الجدول رقم (٢٠)
تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA
لمتوسطات اتجاه الطلاب نحو العمالة الوافدة وفقاً لمتغير مهنة الأب

اتجاه التباين	مجموع	د. الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى
بين المجموعات	١١٨٠,٥٣٤	٦	١٩٦,٧٥٦		
داخل المجموعات	٩٣٩٠٣,٠٥٤	٢٠٣٣	٤٦,١٨٩	٤,٢٦٠	,٠٠٠
المجموع	٩٥٠٨٣,٥٨٨	٢٠٣٩			

يتضح من خلال نتائج الاختبار الفائي وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات الطلاب وفقاً للسنة الجامعية؛ حيث بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين ٤,٢٦٠، وهي أعلى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المحددة، ودالة في مستوى ٠,٠٠. وهذا يعني أن الكلية تؤثر في موقف الطلاب من العمالة الوافدة، وأن مواقفهم تتغاير بتغاير الكليات التي يدرسون فيها.

ومن أجل تحديد اتجاه هذا التأثير تم بناء الجدول رقم (٢١) المتضمن المتوسطات الحسابية لاتجاهات الطلاب وفقاً لمتغير الوضع المهني للأب، وقد صنفت هذه النتائج بصورة متدرجة من أعلى المتوسطات إلى أدناها.

الجدول رقم (٢١)

متوسطات اتجاهات الطلاب نحو الوافدين وفقاً لمتغير الوضع المهني

المهنة	العدد	المتوسط
كوادر وأطر عليا	٢٦٧	٣٥,١٧٦٠
معلمون ومدرسون	١٢٣	٣٤,٥٨٥٤
تجار ورجال أعمال	١٦٠	٣٤,٥٦٨٧
مديرون وإداريون	٢٩٦	٣٣,٩٤٢٦
جيش وشرطة وأمن	٣٨٨	٣٣,٥٨٥١
موظفون	٦٣١	٣٣,٥٢٧٧
متقاعدون	١٧٥	٣٢,٢١٧١
المجموع	**٢٠٤٠**	**٣٣,٨٤٧٥**

يتضح من الجدول رقم (٢١) أن أبناء الكوادر والأطر العليا (محامون، مهندسون، أطباء، أساتذة جامعات، صيادلة، سياسيون.. إلخ) يعربون عن اتجاهات إيجابية أكبر نحو العمالة الأجنبية الوافدة، يليهم في ذلك المعلمون والمدرسون، ثم التجار ورجال الأعمال، فالمديرون والإداريون، ويأتي بعد ذلك أبناء رجال الأمن والجيش ثم الموظفون، وأخيراً المتقاعدون.

ويدل ذلك على أن الاتجاهات الإيجابية نحو الوافدين تكون أكبر كلما تدرجنا صعوداً في السلم المهني للأبوين.

ومن أجل تحديد دقيق لطبيعة الفروق الإحصائية بين الكليات في هذا

المستوى أجري الاختبار البعدي توكي (Tukey HSD)، وقد بين الاختبار البعدي هذا وجود فروق دالة إحصائياً بين المتقاعدين من جهة وفئتي رجال الأعمال والكوادر العليا من جهة أخرى.

١٢-٥- متغيرات مستقلة أخرى غير دالة :

لقد بينت الدراسة غياب تأثير متغيرات الجنسية والمستوى التعليمي للأبوين والمستوى المهني للأم والسنة الدراسة، على النحو المبين في الجدول رقم (٢٢).

الجدول رقم (٢٢)
تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA
لمتوسطات اتجاه الطلاب نحو العمالة الوافدة وفقاً لمتغيرات:
المستوى التعليمي للأبوين والجنسية ومهنة الأم

	اتجاه التباين	مجموع	د. الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى
الجنسية	بين المجموعات	١,٥٦١	١	١,٥٦١	,٠٣٤	,٨٥٤
	داخل المجموعات	٩٨٠٩٤,٧٦١	٢١٢٩	٤٦,٠٧٦		
المستوى التعليمي للأب	بين المجموعات	٥٧١,٥٩٦	٨	٧١,٤٤٩	١,٥٥٠	,١٣٥
	داخل المجموعات	٩٨٣٠٥,٤٨٤	٢١٣٣	٤٦,٠٨٨		
المستوى التعليمي للأم	بين المجموعات	٥٥١,٨٩١	٨	٦٨,٩٨٦	١,٤٩٣	,١٥٤
	داخل المجموعات	٩٨٥١٠,٥٠٠	٢١٣٢	٤٦,٢٠٦		
المستوى المهني للأم	بين المجموعات	٣٧١,٤١٧	٤	٩٢,٨٥٤	٢,٠٢١	,٠٨٩
	داخل المجموعات	٧٥٠٣٦,٦٧٦	١٦٣٣	٤٥,٩٥٠		
السنة الدراسية	بين المجموعات	٢٢٨,٩٣٩	٣	٧٦,٣١٣	١,٦٥١	,١٧٦
	داخل المجموعات	٩٩٢٤١,٢٢٠	٢١٤٧	٤٦,٢٢٣		

يبين الجدول (٢٢) أن الجنسية غير مؤثرة في مواقف الطلاب نحو العمالة الوافدة، كما يبين غياب أي أثر لمستوى تعليم الوالدين. ومع أهمية سنوات الدراسة الجامعية التي قد تساعد الطالب في تحديد مواقفه، وتنضج اتجاهاته نحو مختلف القضايا التي تتصل بالحياة الاجتماعية والثقافية فإن تتالي السنوات الدراسية للطالب - كما يعلن تحليل التباين - لا يؤدي إلى تباين

المواقف والاتجاهات نحو العمالة الأجنبية. ويتضح من خلال نتائج الاختبار الفائي عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات الطلاب وفقاً للسنة الجامعية؛ حيث بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين ١,٦٥١، وهي أدنى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المحددة، وهي غير دالة، وهذا يعني أن السنوات الجامعية لا تؤثر في موقف الطلاب من العمالة الوافدة، ولا تعدل من اتجاهاتهم نحو هذه العمالة.

ثالث عشر – خلاصة الدراسة:

استطاعت الدراسة تحليل مواقف طلاب جامعة الكويت من العمالة الوافدة وتحديد الخلفيات الاجتماعية والتربوية لطبيعة العلاقة بين الطلاب والوافدين في المجتمع الكويتي. وقد اتضح أن طلاب الجامعة يمتلكون – إلى حدّ كبير – وعياً موضوعياً بأبعاد هذه العمالة وخطورتها وأهميتها، ويميزون بشكل جيد بين مبدأ الضرورة وجوانب الخطورة في استقدام هذه العمالة.

لقد بينت الدراسة أن أكثرية الطلاب (٦٤,٨٪) الجامعيين يدركون مكامن الخطر في الحضور الكبير لهذه العمالة بمجملها، وما ينطوي عليه هذا الخطر من أبعاد أمنية واجتماعية وسياسية. ولكن هذه النسبة تراجعت إلى ٥٢,٩٪ عندما يتعلق الأمر بالعمالة العربية، وهذا يدل على وعي بأن العمالة العربية أقل خطورة من العمالة الأجنبية، وهو ما يرمز – ربما – إلى المخاطر التي تتعلق بالهوية الثقافية التي تمثلها العمالة الأجنبية الآسيوية تحديداً.

وقد تراجعت هذه النسبة إلى ٣٩,٥٪ عندما تعلق الأمر بمسألة التخلص من العمالة الوافدة؛ لأن الطلاب إلى جانب الخطورة التي تمثلها هذه العمالة يدركون جانب الضرورة؛ لأن هذه العمالة – كما يبدو – تمارس دوراً اقتصادياً وحيوياً في المجتمع الكويتي. وهذه النسبة لا تختلف جوهرياً عندما يتعلق الأمر باستبعاد العمالة الأجنبية، وهذا يؤكد رؤية موضوعية عقلانية غير عاطفية لمسألة العمالة الوافدة في الكويت.

هذا، ويقر ٤٧,٧٪ بأن العمالة الوافدة تلحق ضرراً اقتصادياً بالبلاد، وهذه الرؤية – برأينا – تحمل على واقع الاستنزاف المالي الاقتصادي، وتمركز هذه العمالة في المجال الاستهلاكي غير الإنتاجي.

هذا، ويرى ٤٦,٠٪ من أفراد العينة أن عمل الوافدين يجب أن يقتصر على المهن، وهذا الموقف من أفراد العينة يعبر عن واقع الحال القائم فيما يتعلق بالعمالة؛ لأن الأكثرية الساحقة من هذه العمالة تعمل واقعياً في هذا النوع من المهن.

ومن اللافت للنظر أن طلاب الجامعة بأكثريتهم الساحقة (٧٦,٣٪) يرون ضرورة المحافظة على حقوق العمالة الوافدة، وهذا يعبر عن وعي حقوقي متقدم بأهمية المحافظة على حقوق هذه العمالة. ومن ثم يبدي الطلاب موقفاً عقلانياً يشير إلى وعي كبير بأهمية العمالة المؤهلة والمنتجة ذات الكفاءة العلمية عندما يعلن ٧٠,٨٪ أنه يجب استقدام العمالة الأجنبية المؤهلة علمياً للعمل في الكويت. هذه التفاصيل تبين لنا أن الطلاب يبدون آراء متفاوتة بتفاوت وضعيات العمالة، ولكنها متكاملة في سياق محدد، قوامه التمييز بين العمالة المنتجة المؤهلة علمياً والعمالة الاستهلاكية التي تشكل عبئاً اقتصادياً على البلاد.

وفيما يتعلق بالاتجاه العام للطلاب نحو هذه العمالة باعتماد المؤشرات المختلفة يتبين وجود اتجاه إيجابي ضعيف جداً نسبياً إزاء هذه العمالة، وإذا كان هناك – برأينا – من رفض لهذه العمالة فإن هذا الرفض يأتي لاعتبارات اقتصادية تتعلق بطبيعة هذه العمالة ودورها وقدرتها ومستوى تأهيلها وحجمها والمخاطر التي تصطحبها.

ومن أجل الكشف عن المتغيرات والعوامل المؤثرة في اتجاهات الطلاب نحو هذه العمالة تبين لنا أن العوامل المؤثرة في تباين اتجاهات الطلاب تكمن في عوامل: الجنس والمحافظة، والكلية، ومهنة الأب، وتبين الاختبارات الإحصائية أن الذكور أكثر تجاوباً مع هذه العمالة بالمقارنة مع الإناث، وأن

المحافظات ذات الطابع التجاري الحداثي (الكويت وحولي) أكثر تقبلاً للوافدين بالمقارنة مع المحافظات التقليدية ذات الطابع البدوي، وقد تبين أن كلية العلوم الإدارية أكثر تفهماً وقبولاً للعمالة الوافدة، ومن ثم اتضح أن أبناء الكوادر العليا والمعلمين ورجال الأعمال والتجار ينزعون إيجابياً بدرجة أكبر من غيرهم إزاء هذه العمالة. وعلى خلاف ذلك تبين الدراسة أن متغيرات: الجنسية، والمستوى التعليمي للأبوين، ومهنة الأم، والسنة الدراسية، هي متغيرات محايدة غير مؤثرة.

وقد اتضح لنا أن العوامل المؤثرة ليست عوامل تربوية أو أكاديمية بل هي عوامل مجتمعية غير تربوية وغير أكاديمية. حتى وإن تعلق الأمر ببعض المتغيرات الأكاديمية مثل الكلية فإن التفسير يعود لعوامل مجتمعية تتعلق بانتماء الطلاب إلى أوساط اجتماعية تتميز ببعض الخصوصية الاجتماعية.

وباختصار، فإن الدراسة تفتح الآفاق العلمية للتقصي والدراسة العلمية الجادة فيما يتعلق بأوضاع العمالة ومواقف الكويتيين من هذه العمالة.

رابع عشر – مقترحات الدراسة:

- إجراء مزيد من الأبحاث العلمية الجادة حول العمالة الأجنبية ولاسيما ما يتعلق بأوضاعها وطبيعتها وحياتها الثقافية والاجتماعية.
- اتخاذ إجراءات تربوية تزيد من مساحة الوعي العام بدور هذه العملة وأهميتها ومخاطرها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.
- عقلنة استقدام العمالة الأجنبية وإيجاد صيغ حضارية لاستقدام هذه العمالة وفقاً لمبدأ الحاجة والتركيز على الطابع الإنتاجي لهذه العمالة.
- اتخاذ تدابير ثقافية تحد من تأثير العمالة الوافدة على الهوية الثقافية والاجتماعية في الكويت.
- استحداث تشريعات حقوقية تضمن للعمالة الوافدة حقوقها الإنسانية والاجتماعية، وزيادة الوعي العام بأهمية صون هذه الحقوق واحترامها.

- إعادة النظر في بعض التشريعات وتعديلها بما ينسجم مع معايير العمل الدولية، التي تكفل حقوق العمل لهذه العمالة.
- استصدار تشريعات تمنع عمليات الاتجار بهذه العمالة واستقدامها لأسباب ربحية وريعية خالصة.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- إبراهيم، حافظ، (١٩٦٥م)، الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة، في كامل لويس مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي، في البلاد العربية، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.
- إسماعيل، عزت سيد، (١٩٩٦م)، سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حولية كلية الآداب، العدد ١٦، جامعة الكويت.
- الأمم المتحدة، (١٩٤٨م)، إدارة شؤون الإعلام، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.
- البغدادي، أحمد؛ المديريس، أحمد، (١٩٩٣م)، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأس العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٩، آذار (ص ص ٨٧ -١٠٥).
- الديحاني، صالح، (٢٠٠٠م)، العمالة الوافدة دراسة تحليلية، مركز البحوث في مجلس الأمة، الكويت.
- الرمضان، محمد علي، (١٩٩٥م)، "السياسة السكانية الجديدة في الكويت: البحث عن توازن في التركيبة السكانية". النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٤٣، ص ص ٣١-٥٣، لبنان.
- الرمضان، محمد علي، (٢٠٠٠م)، "آفاق الوضع السكاني في دولة الكويت مع بداية الألفية الثالثة". النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٤٨، ص ص ٤٨ - ٧٣، بيروت.
- الصالح، صبحي، (١٩٨٢م)، الإسلام ومستقبل الحضارة، بيروت: دار الشورى.
- الصباح، سعاد محمد (ب)، (١٩٩٧م)، ماذا تعرف عن حقوق الإنسان؟ دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت.

- الصباح، سعاد محمد (أ)، (١٩٩٧م)، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ط ٢، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع: الكويت.
- العساف، صالح، (١٩٩٥م)، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، مكتبة العبيكان: الرياض.
- العنزي، فلاح، (٢٠٠٠م)، علم النفس الاجتماعي، الرياض، جامعة الملك سعود.
- بلقيس، أحمد، (١٩٨٦م)، الاتجاهات وطرائق تكوينها وتعديلها في التعليم المدرسي، دائرة التربية والتعليم ـ الأونروا/ اليونيسكو، قسم تربية المعلمين والتعليم العالي، معهد التربية، وكالة الغوث الدولية، عمان، كانون الثاني، يناير.
- جريدة القبس، (١٩٩٩م)، تحقيق صحفي حول المخدرات، العدد ٩٤٥٤، تاريخ 13/10/1999.
- جريدة القبس، العدد ٩٤٥٤، تاريخ ١٣/١٠/١٩٩٩.
- حسن، حسين سرمك، (١٩٩٨م)، مفيد محمد سعيد رؤوف، قياس التعصب لدى عينة من طلاب الجامعة، مجلة علم النفس، يناير- فبراير/ كانون الثاني/شباط، (ص ص ٦١-٦٥).
- حسين، جاسم، (٢٠٠٦م)، أ. مسألة تحديد مدة بقاء العامل الأجنبي في الخليج، صحيفة الاقتصادية الالكترونية - كُتـّاب الاقتصادية - الإثنين، ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ الموافق ١٩/٠٦/٢٠٠٦ م، العدد ٤٦٣٤.
- حسين، جاسم، (٢٠٠٦م)، ب. مسألة تحديد مدة بقاء العامل الأجنبي في الخليج، صحيفة الاقتصادية الالكترونية - كُتـّاب الاقتصادية - الإثنين، ٢٣ جمادى الأولى هـ الموافق ١٩/٠٦/٢٠٠٦ م، العدد ٤٦٣٤.
- خليفة، عبدالله، عبدالمنعم، الحسين، (١٩٩٥)، اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم، دراسة مقارنة بين الطلاب السودانيين والمصريين، مجلة علم النفس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، السنة ٩،

العدد ٣٦، أكتوبر/ نوفمبر/ تشرين الأول/ تشرين الثاني، (ص ص ١٠٦-١٣١).

- داؤود، ليلى، (١٩٩٥م)، علم النفس الاجتماعي، أملية جامعية، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، دمشق.
- دينكن، ميتشل، (١٩٨٦م)، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان الحسن، دار الطليعة: بيروت.
- راجح، أحمد عزت، (١٩٧٠م)، أصول علم النفس، المكتب المصري الحديث، القاهرة.
- راضي، صالح، (٢٠٠٤م)، الكويت بعد ٥٠ سنة: ٩ ملايين ثلثهم كويتيون، الرأي العام ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٤م.
- زهران، حامد، (١٩٨٤م)، علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب.
- زهران، حامد عبد السلام (١٩٧٢م). علم النفس الاجتماعي، ط٣، عالم الكتب: القاهرة.
- سعيد، محمد السيد، (١٩٩٤م)، حول حقوق الإنسان: هل فشل مؤتمر فيينا؟ العربي، العدد ٤٢٤، مارس، (ص ص ٢٨-٣٣).
- شعبان، عادل، (١٩٧٢م)، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصول هذه الحقوق في الإسلام، عالم الفكر، العدد ٣، أكتوبر نوفمبر ديسمبر، (ص ص١٧٧ - ٢٠٢).
- عاقل، فاخر، (١٩٦٧م)، الشباب العربي ملامح خطيرة في شخصيته، مجلة العربي، عدد ٨٩، يناير، (ص ص٥١ - ٥٥).
- عباس، عبد الهادي، (١٩٩٥م)، حقوق الإنسان، دار الفاضل: دمشق.
- عبدالله، إسماعيل صبري، (١٩٨٦م)، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، (ص ص ١٠٥-٧٨).

- عبد الله، معتز سيد، (١٩٩٠م)، الاتجاهات التعصبية، أهم أشكالها ومدى عموميتها، ضمن لويس كامل ملكية، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الخامس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (ص ص ١٣ - ٣٩).
- عبد الله، معتز سيد، (١٩٩٧م)، التعصب: دراسة نفسية اجتماعية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الله، معتز سيد، (١٩٩٨م)، سمة التعصب وعلاقتها بكل من نمط السلوك ومركز التحكم، دراسات نفسية، المجلد ٨، العدد ٢، إبريل / نيسان (ص ص ٢٤٦ - ٢٨٨).
- فانديلين، ديوبولد ف، (١٩٩٦م)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٦، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- كونا (وكالة الأنباء الكويتية)، (٢٠٠٥م)، مقابلة مع المقدم عادل الحشاش مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية، ١٣/١٢/٢٠٠٥م.
- مبارك، سعد بن، (١٩٩٨م)، ظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون الخليجي - دولة الكويت ٢١-٢٣ نوفمبر.
- مبارك، سعد بن، (١٩٩٨م)، ظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون الخليجي - دولة الكويت ٢١-٢٣ نوفمبر.
- مجلس الوزراء، (٢٠٠٦م)، تقرير اللجنة المختصة بدراسة تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية (٢٠٠٦). الرد على تقرير وزير الخارجية الأمريكية عن ممارسات حقوق الإنسان في دولة الكويت، مجلس الوزراء، الأمانة العامة - أمانة لجان الشؤون القانونية، الكويت.

- وطفة، علي، (١٩٩٩م)، التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، دار السياسة، الكويت.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- AJZEN, I. & Fishbein, M. (1980), Understanding attitudes and Predicting social behavior. New Jersey: Prentice - Hall.
- Allport, G. (1954), The nature of prejudice. Massachusetts: Addison-Wesley.
- ASHMORE, R. (1970), The problem of intergroup prejudice. In: B. Collins (Ed.). Social Psychology. (pp.245-296). Massachusetts: Addison-Wesley.
- BOGARDUS,E.S.,(1925), Measuring Social Distance, J.App. Social.
- DJANGI Ahmad R.(1993), Racism In Higher Education, Paper presented at the annual meeting of the american psychological association, Toranto-Canada.
- HUNSBERGER, B. (1995), Religion and Prejudice: A comparison of racial and sexual attitudes. Personality and Social Psychology Bulletin, 13 (1), pp.113-129.
- Katz, d, and Braly, k (1933), Racial Stereotypes, J. Abn. Soc. Psy Chol
- Marden, C. & Meyer, G. (1962), Minorities in American Society. New York: American book company.
- Mondres, Henri (1975), èlément de sociologie, Armond colin: Paris.
- Newcomb, T., Turner, R. & Converse, E. (1965), Social Psychology. New York: Holt, Rinehart & Winston.
- SHERIF, M. (1967), Group Conflict and Cooperation. London: Routhledge & Kegan Paul.
- SINHA, A,, and UPADHYA, Y. (1960), " Stereotypes of mal and female students. J. Soc. Psychol.
- STEPHAN, W. (1991), Intergroup relations and Prejudice. In: R. Basan, W. Oraziano & C. Stanoper (Ed.). Social Psychology. New York: Holt, Rinehard & Winston, Inc.

- SUMPF J.& HUGUES M. (1973), dictionnaire de sociologie, Larousse, Paris.
- YANG Julia. (1992), Chilly campus climate. Qualitative study on white racial identity development attitudes, University of Pennstlvania (Researsh report), Pennsylvania.